الأمم المتحدة

A/58/PV.39

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٩**
الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/58/344)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

تقريرا الأمين العام (A/58/89 و A/58/434)

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق**

تقارير الأمين العام (A/58/133 و A/58/224 و A/58/225 و A/58/273 و A/58/280 و A/58/285 و A/58/286 و A/58/358)

(ج) **تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن حادثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها**

تقرير الأمين العام (A/58/332)

(د) **إشراك المتطوعين "الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية**

تقرير الأمين العام (A/58/320)

(هـ) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/58/88 و A/58/88/Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدعو الآن مراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولعلي أعتبر أن الجلسة ستتيح للمتكلم الإدلاء ببيانه بصمت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-57275 (A)

السيد غوسبودينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وشبكته العالمية، يتخذان من الحوار، ومن القرارات المستمدة منه، أساسا للعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة. وغني عن القول إننا نصغي إلى العديد من شركائنا في الأمم المتحدة وننسق معهم، وخاصة مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها من الأطراف المشاركة في الأمم المتحدة.

ويسعدني جدا أن أعرض أمام الجمعية العامة بضع مسائل ذات صلة بعملنا، وهي في الحقيقة ذات صلة بعمل الحكومات وهيئات الأمم المتحدة وجميع الأطراف المشاركة الأخرى.

وبشأن التنسيق الدولي، وكما قال رئيسنا في الجزء رفيع المستوى لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه لهذا العام، نعتقد أن مناقشتنا يجب أن تشجع اتخاذ نهج كلي إزاء المسائل التي يواجهها المجتمع الدولي الآن. ومع ذلك، تظهر خبرتنا أنه بدلا من اتباع نهج متكامل على نحو صحيح في برمجة المساعدة الإنسانية وإيصالها وتوزيعها، غالبا ما يكون هناك خليط من المقررات القائمة على أساس اعتبارات تتعلق بأولويات المانحين أكثر من تعلقها باحتياجات الناس الضعفاء.

ومع ذلك، فنحن سعداء بوجود هيئات، من قبيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يدعى اتحادنا إليها بشكل دائم، تعالج هذه المسائل؛ وقد أبدت اللجنة تصميمها على تحسين التنسيق وكذلك التعاون في تلبية الاحتياجات. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تولي اللجنة الأولوية في العام القادم لوضع مبادئ توجيهية للعمليات الإنسانية بهدف تخفيف أخطار التعرض وحماية سبل العيش. وسيساهم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدور هام في هذا المشروع، مستفيدا من الخبرات المستقاة من شبكته العالمية على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

وفيما يتعلق بالربط بين أعمال الإغاثة والتنمية، فإن أحد أهدافنا الرئيسية في هذه المناقشة هو قبول جميع الدول والشركاء الآخرين بأن عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ يجب التخطيط لها وتنفيذها من منظور طويل الأمد. ولن يكون من الممكن الربط بين الإغاثة والتنمية إلا حينذاك.

وطيلة سنوات، كانت إحدى الرسائل الرئيسية التي وجهناها إلى الجمعية العامة، وإلى غيرها من هيئات الأمم المتحدة، أنه لم يُفعل إلا القليل من أجل معالجة مسألة بناء القدرة المحلية في إعمال الإغاثة. ونأمل أننا سنتمكن من توجيه المزيد من الاهتمام الدولي إلى هذا المجال من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إن وصول السيد يان إغلاند بوصفه منسق أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية عنصر هام في هذه المعادلة، ونتطلع إلى العمل معه في شراكة قوية وتعاونية.

إننا نقدِّر كذلك تصميم السيد إغلاند وزملائه على التركيز – داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات – بنشاط أكبر على الكوارث الطبيعية. والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر له دور الريادة، ومعه مكتب منسق الشؤون الإنسانية، في فرقة عمل تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، معنية بالاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات وزيادة الفعالية في مجال الكوارث الطبيعية.

إن تطوير هذا النهج الكلي عبر عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها من الهيئات يوازي تفهما جديدا ومحبذا من جانب المانحين لحقيقة أنه لا يكفي أن تكون مانحا، بل هناك مطلب أساسي بأن تكون مانحا جيدا. وكان هذا هو السبب وراء مشاركة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤخرا في المؤتمر الدولي للمانح الجيد الذي استضافته حكومة السويد في ستوكهلم. ولهذا السبب أيضا نؤيد تأييدا قويا العمل داخل اللجنة الدائمة المشتركة من أجل إقامة علاقتها الخاصة فيما بين الوكالات مع فريق التنفيذ للمانحين الجيدين الذي أُنشئ نتيجة عن مؤتمر ستوكهلم. ويرى الاتحاد الدولي حالات توازي عديدة بين هذا العمل وتدابير أخرى في مجال التمويل والمساءلة للعمليات الإنسانية، ويتطلع إلى المساهمة في المناقشات بهذا الشأن، لكونه منظمة دولية ولأنه هيئة قادرة على حماية مصالح وشواغل المستفيدين.

وبالطبع، فإن الحرص على المستفيدين ليس جديدا بالنسبة لنا. فشبكتنا، وقاعدتها تضم ما يناهز ٩٥ مليون عضو ومتطوع مدرب في كل أرجاء العالم، تتمتع بالتقدير الواسع النطاق بسبب عملها في الخطوط الأمامية أثناء الكوارث وحالات الطوارئ في مجال الصحة، وكذلك في الحياة اليومية بوصفها داعية إلى احترام القيم الإنسانية. ونحن نسعى بدون انقطاع إلى تعزيز قدرتنا في توظيف خبرتنا في العمل لكي يكون لذلك أثر مباشر على طرق وضع برامج المساعدات وإيصالها وتوزيعها. ولذلك، نحن سعداء بارتباطنا بالشروع هذا العام بالشراكة الدولية للمساءلة الإنسانية، التي كانت نتيجة لمشروع المساءلة الإنسانية الذي استضافه اتحادنا في مقره في جنيف. وهدفها الأساسي هو تعزيز المساءلة إزاء المتضررين من حالات الأزمات وتسهيل تحسين الأداء في قطاع العمل الإنساني.

وقد طرح الاتحاد الدولي على مر السنين شواغل المستفيدين من العمليات الإنسانية في العديد من الأطر الأخرى. ففي هذا العام، على سبيل المثال، ركزت النشرة الرئيسية في العالم التي تعنى بالمسائل المتعلقة بالكوارث، وهي ”التقرير العالمي للكوارث“، التي يصدرها الاتحاد الدولي، على قواعد الأخلاق في المساعدات. ومن بين الرسائل الرئيسية التي وجهتها النشرة هذا العام هي الظلم الذي غالبا ما يرافق برمجة المساعدات، بسبب عدم تصرف بعض المانحين على أساس محض الاحتياجات. وهذا هو أحد الأسباب الذي يدفع الاتحاد الدولي إلى تخصيص قدر كبير من اهتمامه لمسائل ما يُعرف عامة بالكوارث المنسية. ونحن سعداء لأن السيد إغلاند يضع حالات الطوارئ المنسية في قمة الأولويات، ولأنه سيعمل مع وسائط الإعلام لهذه الغاية.

وهناك أهمية أساسية أيضا لأن نتذكر في هذه المناقشة أن الاستجابة للكارثة بعد أن تكون قد وقعت لا تكفي. فالبرامج، بما في ذلك على الصعيد الوطني في بلدان متعرضة للكوارث، يجب أن تشتمل على عناصر التقليل من خطر الكوارث بوصف ذلك سياسة وجزءا ذا أهمية خاصة في البرامج. وقد جعلنا من ذلك أولوية بالنسبة لنا طيلة عقود، وقد حصل هذا النهج على تأييد الدول، كما ظهر في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في ١٩٩٩. ولكن اعتماد خطط العمل، كما هو واضح، ليس كافيا. ويجب أن تتوفر رغبة لدى الدول في ترجمة التزاماتها إلى سياسات وبرامج. وسيسعى الاتحاد الدولي إلى خلق هذه الرغبة في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين القادم، حيث سيجتمع ممثلو الحكومات وقادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر معا في جنيف، لاتخاذ القرار بشأن برنامج العمل الإنساني.

ومن المهم أن نعرض هنا الأسس الثلاثة لبرنامج العمل ذاك، لأنها تبين تصميمنا على السير قدما بهذه الفكرة الرئيسية على المدى الطويل.

وأول هذه الأركان يقر مفهوما وإطارا لقوانين دولية للاستجابة للكوارث ولتنفيذ تدابير قانونية ملائمة، وتدابير السياسة والعمليات، لتسهيل الاستجابات الفعالة للكوارث وللتعجيل بها. وهذا الركن من الأساس – القانون الدولي المتعلق بالاستجابة للكوارث – يتصل على نحو محدد جدا بمساهمة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية. ويؤكد القرار ٥٧/١٥٠ الذي اتُخذ بعد مناقشة هذا البند في سنة ٢٠٠٢ اهتمام الجمعية العامة بالطريقة التي يتطور بها هذا المشروع، ويعتزم وفدي أن يقدم تقريرا موضوعيا عن هذه المسألة في الوقت الملائم للنظر فيه في سنة ٢٠٠٤. وسيتضمن التقرير الاستنتاجات التي ستتوصل إليها الدول والجمعيات الوطنية في المؤتمر الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المقرر انعقاده في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة. وبدون رغبة في إصدار حكم مسبق على النتيجة، يمكنني القول إننا علمنا، عن طريق المشاورات التي أجريناها مع مجموعة كبيرة جدا من الأطراف المهتمة وأصحاب المصالح المهتمين بهذه المسألة، أن ثمة ترحيبا بالطريقة التي ستؤدي بها هذه الممارسة إلى تعزيز التنسيق على نحو له شأنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بالقرار ٤٨/٢٦٥ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة السيادي العسكري.

السيد لينارتي – بوش (نظام مالطة السيادي العسكري) (تكلم بالانكليزية): أشكركم شكرا جزيلا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة لأدلي ببيان باسم نظام مالطة السيادي العسكري. وأنا ممتن أيضا لكم على العمل الجيد الذي تقوم به في توجيه مداولات هذه الدورة.

لقد دأب نظام مالطة السيادي العسكري على القيام عن كثب بمتابعة مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ إلى البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية و/أو الصراعات المسلحة. ويشارك النظام في الأنشطة الرامية إلى تخفيف حدة معاناة المدنيين في المناطق المتأثرة.

ويعرب النظام بخاصة عن القلق الذي يساور الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية موظفيها وندين بقوة الهجمات التي ليس لها ما يبررها والتي وقعت في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ويجب إيلاء أعلى الأولويات لتحسين أوضاع الأمن للموظفين. واسمحوا لي أن أضيف أن نظام مالطة السيادي العسكري يشعر ببالغ القلق إزاء حماية موظفيه العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في إطار مشاركة النظام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واسمحوا لي بأن أصرح، بصفتي المراقب الدائم عن النظام، أن بالمستطاع تضمين تدابير وافية بالغرض لحماية جميع العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في الولايات التي يأذن مجلس الأمن بها.

ويعتبر نظام مالطة السيادي العسكري أنه، نظرا لمبادئه الإنسانية وحياده ونزاهته واستقلاله، لديه من المؤهلات ما يمكِّنه من مواصلة أنشطته، ومن أن يحسن، بالقدر المستطاع، فعاليتها فيما يتصل بالمعونة الإنسانية التي تقدم للاجئين والعائدين والمشردين داخليا.

وليس ثمة شك في أن الكوارث الطبيعية تسبب أزمات إنسانية خطيرة وأن جزءا كبيرا من أنشطة المساعدة الإنسانية يهدف إلى تقديم الإغاثة الفورية للضحايا. ولا ننكر أن المساعدة الفورية ضرورة حتمية، ولكن، بصفتها جزءا من مجموعة معونات أكثر شمولا، يتعين علينا

أن نضمِّن تلك المساعدات أنشطة التخفيف والمنع وإعادة التعمير. وبعبارة أخرى، يتعين ألا تقتصر المساعدة على الاستجابة الفورية لحدث مأساوي.

والنظام على اقتناع بهذه الحقيقة وقد أظهر التزامه على الأجل الطويل في كثير من السياقات المختلفة كما في السلفادور والعراق. ففي السلفادور، استجاب نظام مالطة السيادي العسكري للزلازل المدمرة التي ضربت السلفادور في سنة ٢٠٠١ وذلك بتقديم مصانع لمعالجة إمدادات المياه وبمشاركته في أعمال إعادة التعمير في إدارات سان فيسنتي ولاباز وكوسكاتلان. ومؤخرا، شارك النظام بنشاط في العراق في المدن الشمالية وهي إربيل والموصل ومخمور وكركوك، بالتعاون مع برامج إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح نظام مالطة السيادي العسكري بتعيين السيد يان إغلاند منسقا جديدا للإغاثة في حالات الطوارئ وأن أؤكد من جديد التزام النظام بمواصلة الاستجابة للتحديات التي يمثلها العمل في مجال الشؤون الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد فيلتاز (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): تعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الشكر لكم يا سيدي الرئيس لإتاحة الفرصة لي لأدلي ببيان عن موضوع تنسيق المساعدة الإنسانية، الذي توليه اللجنة أهمية قصوى في سير العمليات الإنسانية في الحالات المعقدة.

ولا يسع اللجنة إلا أن تبدأ بالقول، ببالغ الحزن والقلق، إن السنة الحالية تعدّ مأساة كبيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وبينما كنا نشعر في لجنة الصليب الأحمر الدولية بالحزن لوفاة ثلاثة من موظفينا في أفغانستان والعراق، جزعنا من جراء الهجوم الوحشي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس. وتعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن إدانتها بشدة لهذا العمل الإرهابي الذي استهدف المدنيين، وهنا تؤكد من جديد مواساتها القلبية للضحايا وأسرهم وزملائهم.

ويمثل التعقُّد السائد في معظم الأزمات الإنسانية، إضافة إلى أبعاد المعاناة الإنسانية التامة بسبب الصراعات العديدة الجارية في العالم، تحديات تتجاوز مواجهتها قدرة أي منظمة إنسانية بمفردها. وفي هذا الصدد، تعرب لجنة الصليب الأحمر الدولية عن حزنها العميق لمعرفة الثمن الباهظ الذي يواصل المدنيون تكبده، ولا سيما المدنيون الأكثر ضعفا بمن فيهم النساء والأطفال.

ولا تزال الأمراض والمجاعة والتشرد والانفصال تنشر الدمار والاضطراب في الأسر والمجتمعات المحلية. وفي محاولة لتلبية هذه الاحتياجات الكثيرة، يوجد عدد متزايد من العاملين في مجال الشؤون الإنسانية المخولين بولايات مختلفة الذين تتوفر لديهم خبرات في مجالات مختلفة وتتوفر لديهم موارد، في أماكن الأزمات الإنسانية. وبالتالي، من الطبيعي أن أصبح التنسيق يشكل جزءا أساسيا من الجهود الإنسانية ليتسنى لتلك الجهود أن تتسم بالفعالية التامة.

وترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الهدف الرئيسي لتنسيق المساعدة الإنسانية يتألف من البحث عن التكامل الأكبر الممكن فيما بين جميع الأطراف العاملة، النابع من ولاية كل طرف وخبرته ومبادئه وإجراءاته التشغيلية. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية في جهود التنسيق من خلال الحوار المنتظم والمشاورات المتبادلة في المقر وفي الميدان، على حد سواء، بشأن المسائل

الموضوعية والمسائل التشغيلية. وتشارك لجنة الصليب الأحمر الدولية، بصفتها عضوا مدعوا بصورة دائمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات، مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في شتى آليات وهياكل التنسيق التي أنشأها الاتحاد الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتتشاطر الخبرات والمعلومات وتسهم بذلك في تحقيق الهدف المشترك وهو القيام بالأعمال الإنسانية بمزيد من الفعالية.

وثمة مثال آخر على الصعيد الثنائي يتمثل في المبادلات المثمرة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار عملية سنة ٢٠٠٤ وخطة الحماية التي وضعتها المفوضية. وعلى خط مواز، شاركت لجنة الصليب الأحمر الدولية بنشاط في إعداد إطار الاستجابة للمشردين داخليا الذي أعدته وحدة المشردين داخليا التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد عقدت أيضا اجتماعا رفيع المستوى مع برنامج الغذاء العالمي للسعي الحثيث إلى إيجاد سبل لتعزيز التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية.

وتنتهز لجنة الصليب الأحمر الدولية هذه الفرصة لأن تشكر السيد أوشيما على التعاون الذي قدمه لمؤسستنا، وللإعراب عن أطيب التمنيات للسيد إغلاند في تنفيذ مهمته الشاقة والمعقدة.

وإذ نحن بصدد تنسيق المساعدات الإنسانية، تود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تؤكد اقتناعها الراسخ بأنه لأجل المحافظة على أمن الأفراد العاملين في العمليات الإنسانية، ولأجل تمكين هذه العمليات بالفعل من تقديم المساعدات الإنسانية لجميع ضحايا الصراع، من الضروري أن تبقى التدابير السياسية والعسكرية متميزة بوضوح عن العمليات الإنسانية. إن صورة العمليات الإنسانية التي تعكس بدقة حيادها واستقلالها إذا ما تلاشى وضوح تميزها عن المبادرات السياسية أو العمليات العسكرية، فإن عواقب ذلك ستعيق حتما وإلى حد كبير إمكانية الوصول إلى الضحايا، وستسبب أخطارا أمنية شديدة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ومن هذا المنظور، فإن التنسيق يمثل الجهود المتضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية للمحافظة على هذا المجال الإنساني الحيوي، وبالتالي حماية العاملين في المجال الإنساني والضحايا على حد سواء.

وفي الختام، تود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تؤكد من جديد التزامها بروح وبممارسة التنسيق في العمليات الإنسانية. وبالمثل، تظل اللجنة مصممة على الوفاء بولايتها الدولية الموكلة إليها في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها والمتعلقة بحماية ومساعدة جميع ضحايا الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لمقرر الجمعية العامة الذي اتخذته في جلستها العامة الثانية والثلاثين المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدعو الآن مراقب الكرسي الرسولي.

الأسقف ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود باسم وفدي أن أشكر الأمين العام على التقارير المفيدة التي أُعدت في إطار هذا البند. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمم المتحدة على مبادراتها الجديرة بالثناء، التي اتخذت للتقليل من آثار الكوارث الطبيعية على المجتمع الإنساني، عبر تنسيق جهود المجتمع الدولي، مع الاهتمام الخاص بالبلدان النامية. إن أهوال الظواهر الطبيعية لا يمكن منعها، ولكن من الممكن تخفيف أثرها أو تجنبها عبر تعزيز قدرات البلدان المعرضة. وفي هذا المجال، يقرّ وفدي بأهمية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، والضرورية للانتقال من المساعدة

الغوثية في حالات الطوارئ إلى استراتيجية التنمية على المدى الطويل.

وقد تقدم العالم إلى درجة يمكن معها في أغلب الأحيان توقع حدوث الكوارث الطبيعية، وبالتالي تقليل الأذى الذي تجلبه على الناس، والضرر الذي تسببه للممتلكات. وإذا تعزز المجتمع الدولي بنظم شفافة وخاضعة للمساءلة، يمكنه الآن إنجاز الكثير في مجال الإغاثة وإعادة الإعمار على المدى البعيد. ولذلك، يؤيد وفدي جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويرحب بالنهج الشامل، نهج عملية النداءات الموحدة، وبمشاركة صناديق ووكالات الأمم المتحدة، وبالنهج الوقائي للاستراتيجية الدولية لتقليل الكوارث، وبريادة الجزء الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك، يحيي وفدي شجاعة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

وغني عن القول إن حجم حالات الطوارئ على الصعيد العالمي يجعل مهمة تقديم المساعدة الفعالة والسريعة تبدو مرهقة. وجميع مبادراتنا ومشاريعنا وجهودنا قد لا تكون كافية أبدا. وحالات الطوارئ تصل إلى هذا العدد الكبير، وإلى هذا الحد من الشدة والتنوع، لدرجة أن الأمين العام قال صادقا إنه بسبب شدة ومداهمة حالات الطوارئ تلك، تصير غيرها من الحالات منسية أو ''صامتة''. وتزيد هذه الحالة سوءا، عندما يمس المساعدات شيء من التحيز والسياسات غير المتماسكة، ناهيكم عن تجاهل الأزمات أو إلقائها جانبا بسبب سوء الحكم والسياسات الطائشة.

إن ضخامة المشكلة، والعدد الذي لا يحصى من الأطفال والأفراد الذين بحاجة عاجلة إلى المساعدة، ينبغي ألا يشلانا عن العمل. والحقيقة المحزنة، حقيقة أن تبرعات البلدان والوكالات المانحة غالبا ما تكون غير كافية لتلبية الاحتياجات الكثيرة على صعيد العالم ينبغي ألا تقودنا إلى القنوط. بل ينبغي الثناء على هذه التبرعات وتشجيعها. فبوادر العطاء البسيطة، التي تجمع سرعة الاستجابة والتنسيق، من شأنها أن تحدث أثرا وتعطي ثمارا.

ويسر وفدي أن يذكر أن الكرسي الرسولي يؤدي دورا نشطا في هذا المجال. فقد أنشأ قبل ما يزيد على ٣٠ عاما المجلس البابوي لتنسيق وتشجيع أنشطة المنظمات الكنسية والرابطات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجماعات النشيطة في المجالات الاجتماعية وفي تقديم المساعدات الخيرية للشعوب في البلدان التي تتعرض للكوارث والحروب. وقد عني المجلس البابوي بشكل خاص بتكثيف نشاطاته الإنسانية من أجل ضحايا جميع أنواع الكوارث الطبيعية تقريبا، وخاصة في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، بحدود إمكاناته، ساهم المجلس على نحو ملموس بمساعدة الناس في ساعة وقوع الكوارث.

وإلى جانب المجلس البابوي، نظمت الكنيسة الكاثوليكية في بلدان معينة جهود الإغاثة من خلال الوكالات، مثل وكالة كاريتاس الدولية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية. وهذه المنظمات تكرس نفسها بسخاء للعمل الإنساني في مجال تخفيف الكوارث وإعادة التأهيل. وقد أصبح التزام المنظمات والرابطات الكنسية حيويا وهاما، بصورة متزايدة، في المساهمة في تنمية وإعادة إعمار مختلف المجتمعات.

وبصورة عامة، هناك إدراك واضح أنه من الممكن منع الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها. ومع ذلك، تستمر الكوارث المتتالية في جلب النكبة على الناس في أجزاء مختلفة من العالم، بينما أدت حالات الطوارئ المزمنة الناجمة عن الصراعات المسلحة والفقر المدقع والمصادمات العرقية إلى تشرد أعداد كبيرة من الناس في مختلف أنحاء العالم.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدع ضحايا هذه الأحداث والصراعات المأساوية يستسلمون للمعاناة التي وقعوا ضحية لها في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان. ومن الضروري تحويل الإرادة إلى إجراءات متضافرة من أجل تعزيز مساعدة بني البشر الذين يكافحون من أجل البقاء والحياة. ولكي تكون هذه المساعدة فعالة، يجب أن تدعمها الأسرة الدولية برمتها.

ولذلك، يود وفدي أن يشجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وغيره من الوكالات الإنسانية، على مواصلة جهودها الحميدة في الاستجابة الفعالة والعاجلة لمحنة جميع ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ في كل أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن البند ٤٠ والبنود الفرعية من (أ) إلى (هـ).

وقد طلب ممثل واحد ومراقب واحد ممارسة حق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد لا تتجاوز عشر دقائق في البيان الأول وخمس دقائق في البيان الثاني، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أرغب في الرد على البيان الذي أدلى به وفد أذربيجان، والذي وردت فيه بعض الإشارات إلى بلدي.

إن أفضل دليل على استخدام مشكلة اللاجئين كأداة للدعاية هو استمرار أذربيجان في التكلم عن مليون لاجئ في الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتضمن في الوثيقة A/57/12 ويتضح بجلاء في الصفحة ٤١ من نص ذلك التقرير بالانكليزية أن العدد الإجمالي للسكان الأذربيجانيين الذي يثير القلق لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو ٥٨٧ ٣١٠ نسمات. وواضح أنه ليس من اليسير التخلي عن رقم المليون الملفت للنظر، ولكن آن الأوان لأن يدرك وفد أذربيجان أنه لا يمكن أن يضلل المجتمع الدولي إلى ما لا نهاية بأرقام دعائية زائفة.

ولا يسع المرء إلا أن يتساءل كيف لا يستطيع بلد مدة سنوات كثيرة غني بالنفط وبالاستثمارات الأجنبية التي تبلغ في مجملها بلايين الدولارات أن يحل المشاكل الاجتماعية والإنسانية للاجئين والمشردين داخليا أو أن يتمكن على الأقل من تخفيف حدة أوضاع الفقر الذي يعيش فيه الناس. ومن الواضح أن حكومة أذربيجان ليست مهتمة في الحقيقة بحل مسألة اللاجئين. ولو كان الحال كذلك، لتمكنت من الوصول إلى حل منذ مدة طويلة. ومن باب النفاق أن تختار حكومة أذربيجان أن تستغل معاناة شعبها كأداة دعائية، جاعلة من إبقاء هؤلاء الناس في الخيام بالمخيمات القريبة من باكو عدة سنوات عرضا زائفا ومستخدمة إياهم كمواضيع مأساوية لحملتها الدعائية.

ونحن نتعامل هنا مع مجرد مظهر آخر من مظاهر حرب غير معقدة ضد أرمينيا وسكانها. ومما يؤسف له أن أرمينيا كانت البلد الأول في شرقي أوروبا الذي واجه تدفق اللاجئين بعد المذابح وأعمال القتل الوحشية التي ارتكبت ضد السكان الأرمينيين في أذربيجان في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠وأجبرت مجتمعا محليا تعداده نصف مليون أرميني على الهروب من ذلك البلد، تاركين وراءهم منازلهم، وشققهم وممتلكاتهم. وتم إيواء هؤلاء الأشخاص في أرمينيا، التي كانت هي ذاتها مدمرة بسبب زلزال عام ١٩٨٨ الذي ضرب ثلث البلد وتسبب في فقدان نصف مليون نسمة لمساكنهم وأصبحوا مشردين داخليا. وفي الوقت نفسه، هيأت سلطات أرمينيا للسكان الأذربيجانيين من أرمينيا كل الأوضاع الضرورية ليتلقوا تعويضات عن ممتلكاتهم التي

تركوها في أرمينيا، ويسحبوا ودائعهم من المصارف ويتوجهوا إلى أذربيجان في سلام وأمن.

وبغض النظر عن عدد وجنسيات اللاجئين والمشردين داخليا، ينبغي أن يكون وجودهم من دواعي القلق البالغ لدينا جميعا. ومن أجل هذا السبب قامت حكومتي، بدلا من التكهن بشأن المصير المأساوي لهؤلاء الناس، بتطوير برنامج شامل لإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، وتنفذه بنجاح. ونحن نبذل قصارى جهدنا لإدماجهم في مجتمعنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط الجمعية العامة علما بأن أرمينيا، التي عانت مناطقها الحدودية بسبب الصراع في المنطقة، ظلت مستثناة من برامج إعادة التأهيل التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة، وذلك بالرغم من أن برامج مماثلة ما فتئت تنفذ منذ عدة سنوات في البلد المجاور.

ونأمل في أن تقوم أذربيجان، بعد أن تستكمل انتخاباتها الرئاسية، بوضع نهاية لأسلوبها الخطابي الذي لم يتغير وبمحاولة الدخول في حوار بناء من أجل الوصول إلى حل سلمي للصراع في ناغورني – كاراباخ.

السيدة البرغوثي (فلسطين): إن أقل ما يمكن أن يقال عن بيان المندوب الإسرائيلي في جلسة الصباح في إطار هذا البند أنها مليئة بالمغالطات وتشويه الحقائق والكذب الفاضح. ولضيق الوقت، لن يتطرق وفدي للتفاصيل المتضمنة في هذا البيان. ولكننا نريد أن نشير إلى ادعاء المندوب الإسرائيلي حول أن سبب المحنة الفلسطينية ”الفساد والإرهاب الفلسطيني“.

والحقيقة تبقى أن السبب الأساسي والجوهري لتدهور الأوضاع في فلسطين المحتلة وما يعانيه الشعب الفلسطيني والأزمات الخانقة وخاصة الاقتصادية منها التي ما فتئ شعبنا يعاني منها طوال فترة الاحتلال هو استمرار هذا الاحتلال البغيض لأرضنا وتصعيد إسرائيل قوة الاحتلال في حملتها الدموية العنصرية التوسعية ضد شعبنا ومؤسساتنا وقيادتنا المنتخبة.

وأريد فقط أن أشير إلى أنه بالأمس قامت قوات الاحتلال بقصف عشوائي لقطاع غزة المحتل نتج عنه استشهاد حوالي ١١ من الفلسطينيين المدنيين بمن فيهم طفلان وأكرر طفلان وجرح العشرات وتدمير العديد من البيوت. وهذا العمل الإجرامي هو إضافة إلى ما تقوم به قوات الاحتلال من جرائم حرب كبري بحجم الجرائم ضد الإنسانية. وهذه الجريمة استدعت حتى معارضة بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية لبشاعتها وفظاعتها.

وبطبيعة الحال تغطي إسرائيل هذه الجرائم بذريعة أنها إجراءات أمنية. والآن تأخذ خطوة أكبر وتقول إنها إجراءات ضد الإرهاب.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يؤكد ما تقدم به في الأمس في البيان الذي أدلى به في مناقشة الجمعية العامة في الجلسة الاستثنائية الطارئة.

وهناك موقف واضح وثابت للقيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في هذا المجال. غير أنه يجب أن يكون واضحا أن سياسات إسرائيل وإجراءاتها هي التي قادت إلى التفجيرات الانتحارية وليس العكس. وفي حقيقة الأمر لقد بدت هذه الظاهرة المدانة بعد انقضاء ٢٧ عاما على بدء الاحتلال. وبعد أن فقد شعبنا الأمل في مستقبل أفضل.

إن إسرائيل مسؤولة عن تدمير حياة ثلاثة أجيال فلسطينية؛ ومسؤولة عن تمزيق ذات نسيج مجتمعنا؛ ومسؤولة عن الظواهر المرضية التي ابتلي بها المجتمع؛ ومسؤولة تحديدا عن هذه الظاهرة البشعة. وعليها أن تفهم أنه لن يكون هناك حل أمني فقط لهذه الظاهرة.

وفي كل الأحوال، وفي الوقت الذي يجب فيه على كل الأطراف أن تتخذ إجراءات لإنهاء مثل هذه الظاهرة، يجب عدم السماح لإسرائيل قوة الاحتلال أن تستغل المعركة ضد الإرهاب الدولي وأن تستغل حتى ضحاياها المدنيين كغطاء لإجراءاتها وسياساتها غير القانونية ولاستمرار الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والتوسع ومنع السلام.

أما فيما يتعلق بما جاء في الادعاءات الإسرائيلية بالنسبة للفساد، أود أن أقول فقط إن الأمور المالية هي أمور داخلية فلسطينية. وعلى إسرائيل قبل أن تتحدث عن الفساد أن تعطي الفلسطينيين الأموال التي أخذتها من الشعب الفلسطيني والتي هي من مستحقات السلطة الفلسطينية وليست لإسرائيل. وثانيا، لقد أشاد المجتمع الدولي بوزير المالية الفلسطيني لتمتعه بالنزاهة ولكرامته. ولا ينبغي أن يسمح لوفد كوفد إسرائيل الذي هو أصل الفساد وهو الذي يساهم بشكل أساسي في تدهور اقتصاد الشعب الفلسطيني أن يتكلم عن هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

السيد إسرافيلوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): لم يكن في نيتنا أن نأخذ الكلمة، ولكن ادعاءات ممثل أرمينيا التي لا أساس لها قد اضطرتنا إلى ممارسة حقنا في الرد.

إننا نأسف لرد فعل أرمينيا غير الملائم على بياننا بشأن البند قيد المناقشة – وإن كنا نتوقعه. وهذه محاولة فاشلة أخرى من جانب أرمينيا للتنصل من أعمالها اللاأخلاقية الشريرة. لقد عجز ممثل أرمينيا مرة أخرى عن أن يقدم دليلا واحدا ملموسا في ملاحظاته، التي لم تحمل أي مفاجأة، بالنسبة لنا على الأقل.

وليس في نيتنا أن ندخل في حوار غير مجدٍ وغير ذي صلة بالموضوع، بل وقد يأتي بنتائج عكسية مع ممثل أرمينيا، وإن كنا نود أن نسترعي انتباه الوفود إلى الحقائق التالية، التي على أساسها لا يمكن لممثل أرمينيا أن يتهم أذربيجان بسوء الظن.

إن أرمينيا دولة معتدية. وقد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة، وما فتئت تقوض القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تشكل الأساس لنظام العلاقات الدولية برمته.

لقد انتهكت أرمينيا السلامة والسيادة الإقليميتين لدولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، هي جمهورية أذربيجان، ولا تزال تحتل زهاء خُمْس أراضي تلك الدولة.

وما برحت أرمينيا تتجاهل بشكل صارخ إرادة المجتمع الدولي، وإرادة مجلس الأمن، الذي طالب في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات الأرمينية القائمة بالاحتلال من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وقد انقضت عشر سنوات منذ ذلك الحين، والمعتدي الذي يتمتع بمناخ الإفلات من العقاب لا يزال يواصل ممارسته غير القانونية القبيحة ويستمر في احتلال ناغورني كاراباخ وعدد من المناطق الأذربيجانية الأخرى.

ولا تزال أرمينيا تواصل حصارها المستمر منذ نحو ١٠ سنوات لجمهورية ناخشيفان الأذربيجانية المستقلة، مما يسبب معاناة هائلة للسكان المدنيين في ذلك الجزء من أذربيجان. وهي تضلل العالم أيضا بادعاءاتها الخرافية بشأن الحصار.

إن أرمينيا مسؤولة، بل ويجب أن تعاقب على مسؤوليتها عن التطهير العرقي الذي ارتكبته في جميع المناطق التي يسكنها أذربيجانيون داخل أراضيها، والذي اقترن

بمذابح عشوائية وعمليات قتل راح ضحيتها المئات من النساء والأطفال الأبرياء.

وقامت أرمينيا، انطلاقا من سياستها الإجرامية، بتدبير وتنفيذ عملية طرد حوالي مليون أذربيجاني من أرمينيا ومن الأراضي الأذربيجانية المحتلة داخل منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية وخارجها.

وفي نيتي أن أسترعي انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرة أخرى إلى ما آل إليه حال السكان المدنيين الأبرياء المتأثرين، وهو موضوع بيان أذربيجان اليوم.

لقد محت أرمينيا جميع علامات الوجود الأذربيجاني في الأراضي المحتلة، وهي تواصل ممارستها بتدمير وتدنيس كل المعالم الثقافية والدينية في تلك الأراضي. وتواصل كذلك إعادة توطين مواطني أرمينيا ودول أخرى في الأراضي الأذربيجانية المحتلة بصورة غير قانونية.

وبعد أن ارتكبت أرمينيا كل تلك الجرائم، ما فتئت ترى من المناسب تبرير سياساتها البغيضة وتضليل الجمعية العامة. والوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجنب أرمينيا التعرض للنبذ تكمن في العودة إلى مسار السلوك المتحضر؛ واحترام القانون الدولي، أخيرا، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ والتصرف كعضو مسؤول في أسرة الأمم.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): طلبت أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد بغية تصحيح المعلومات فيما يتعلق بالعمليات المضادة للإرهاب التي تقوم بها إسرائيل في غزة حاليا في ممارسة للحق الأساسي لكل الدول في الدفاع عن النفس.

منذ بداية هذا الشهر، أطلق الإرهابيون الفلسطينيون أكثر من ٢٠ صاروخ مدفعي من طراز القسام على مدن في الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة – أطلق ١٠ من هذه الصواريخ خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية. ولأن السلطة الفلسطينية لا تفعل شيئا في وَسَطِها لكبح هذه الأعمال الإرهابية الصارخة، اضطرت إسرائيل إلى العمل لوقف تلك الهجمات.

وكان رد إسرائيل محسوبا، إذ تركز على أهداف إرهابية مشروعة، ونفذ بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن من الضرر الواقع على السكان المدنيين، الأمر الذي استغله الإرهابيون كدروع لبنيتهم التحتية الإرهابية الواسعة. وقد استخدمت إسرائيل الذخيرة الدقيقة التصويب ضد الأهداف الإرهابية المشروعة التالية.

كان هدفها الأول مصنعا سريا تابعا لحماس في الشجاعية، يستخدم في صنع الأسلحة والعبوات الناسفة. وكان لا بد من الهجوم على ذلك الهدف مرتين بسبب كمية الأسلحة التي عثر عليها في المصنع.

وهدفها الثاني مستودع يقع على مشارف غزة كانت حماس تستخدمه في تخزين الأسلحة والمتفجرات. وقد بينت الانفجارات التي أعقبت الهجوم أن المستودع كان مملوءا بالذخائر.

أما هدفها الثالث فهو سيارة من طراز بيك – آب كانت تنقل إرهابيين — هما خالد المصري وأياد الحلو من حماس، وكانا مسؤولَين عن البنية التحتية لصناعة صواريخ القسام؛ بالإضافة إلى قذائف الهاون والمتفجرات المستخدمة في الهجمات الإرهابية.

أخيرا، استهدفت إسرائيل عربة كانت تمر قرب نصيرات وهي تقل خلية إرهابية فارة من محاولة تم اعتراضها للتسلل إلى إسرائيل بالقرب من كيبوتز ناحال أوز بينما كانت في طريقها للقيام بهجوم إرهابي كبير. وتم الهجوم على تلك الأهداف، كما قلت آنفا، بذخائر دقيقة التسديد. وبينت صور المسح العسكري التي نشرت قبل قليل أنه لم يكن هناك مدنيون في منطقة الهدف أثناء تلك العمليات.

ويبين الشريط المصور أن ثمانية إرهابيين على الأقل قتلوا في هذه العمليات الدقيقة التصويب، ولم يظهر ضحايا مدنيون.

والهدف من تلك العمليات كان بسيطا، وهو إضعاف قدرة حماس على القيام بأعمال إرهابية. ولا يساورنّ أحد شك في أن إسرائيل تأسف عميق الأسف للخسائر غير المتعمدة من الأرواح البريئة خلال جهودها لمكافحة الإرهاب. ولكن، مادام الإرهابيون قد اختاروا عامدين أن يضعوا أنفسهم وهياكلهم الأساسية وسط السكان المدنيين ويستخدموهم دروعا، وما دامت القيادة الفلسطينية لا تفعل شيئا لمنع الإرهابيين من القيام بذلك، فعليهم أن يتحملوا المسؤولية حصرا عن وقوع هذه الخسائر المدنية التي يؤسف لها.

وأذكِّر الجمعية العامة بأن جميع هذه الأهداف الإرهابية موجودة في قطاع غزة، وهو منطقة تمارس فيها السلطة الفلسطينية السيطرة الأمنية الكاملة. وما من عذر للسلطة الفلسطينية فيما تبديه من لا مبالاة وتواطؤ حيال هؤلاء الإرهابيين. وكان ينبغي تفكيك هذه المجموعات الإرهابية قبل فترة طويلة من جانب السلطة الفلسطينية وفقا للقانون الدولي والالتزامات التي قطعتها القيادة الفلسطينية على نفسها مرارا وتكرارا، منذ إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ حتى خارطة الطريق الصادرة هذا العام.

ولأنه لم يكن ثمة بديل، فقد كان على إسرائيل أن تقوم بما يتعين على السلطة الفلسطينية أن تقوم به، ولكنها ترفض أن تفعله، وهو مكافحة الإرهاب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن تحمي أرواح مواطنيها.

السيد ماراغاريان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): استميحكم عذرا، سيدي الرئيس، في التكلم للمرة الثانية.

أطلق ممثل أذربيجان العديد من المزاعم السخيفة، ولكنني سأقصر ردي الثاني على مسألتين رئيسيتين. أولا، كانت إشارته إلى ما يسمى باعتداء جمهورية أرمينيا على بلده، مرة أخرى، مضللة تماما. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا – وهذا أمر معروف جيدا – أن الحالة التي أشار إليها كانت رد فعل اضطراري على قرار أذربيجان المتعلق باستخدام القوة العسكرية لقمع سعي شعب ناغورني كاراباخ الشرعي والعادل إلى ممارسة حقه في تقرير المصير بالوسائل السلمية، وهو حق يكفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما أن ادعاءات أذربيجان المتعلقة بسلامة أراضيها باطلة تاريخيا وقانونيا وسياسيا، لأن ناغورني كاراباخ لم تكن أبدا جزءا من أذربيجان، باستثناء خلال عصر الاتحاد السوفياتي، حينما كانت ناغورني كاراباخ ضمن حدودها الإدارية. ونتيجة لذلك، مارس شعب ناغورني كاراباخ خلال انهيار الاتحاد السوفياتي، حقه في تقرير المصير، بالوسائل السلمية ووفقا للقانون السوفياتي وللقانون الدولي. تلك الحقائق معروفة وموثقة، ولذا أنصح زميلي ممثل أذربيجان مرة أخرى بمراجعة حقائقه. ويملك شعب ناغورني كاراباخ كل أوراق الاعتماد الشرعية للسعي وراء إيجاد تسوية عادلة للصراع. وأرمينيا مصممة في مساعيها إلى اتخاذ كل التدابير لضمان التوصل إلى نتائج سلمية عن طريق المفاوضات، تضمن حق شعب ناغورني كاراباخ في العيش بحرية وأمان في وطنه.

السيد إسرافيلوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود أن ألخص بإيجاز بياني السابق. أولا، تقع اللائمة على أرمينيا في حالة الطوارئ الإنسانية في أذربيجان. فبسبب اعتداء أرمينيا وسياستها القائمة على التطهير العرقي طُرد مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء بشكل وحشي من ديارهم. ثانيا، انتهكت أرمينيا بصورة جسيمة الميثاق والقانون الدولي. وانتهكت سيادة دولة عضو مستقلة، هي أذربيجان، وانتهكت سلامة أراضيها، وينبغي بالتالي أن تقدم للعدالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينهي إفلات المعتدي من

العقاب، فضلا عن إنهاء سياسة ازدواج المعايير واتباع نهج انتقائي.

ويمكنني، بطبيعة الحال، أن استمر في سرد هذه القائمة، ولكنني أعتقد أن تلك التعليقات كافية في الوقت الحاضر. ونصيحتي لأرمينيا هي أنه، عوضا عن تقديم النصائح الخبيثة وعدّ أموال الآخرين ومواردهم النفطية، وعوضا عن إهدار وقت وموارد هذه الهيئة في ممارسة حق الرد، من الأفضل تحكيم العقل والتزام أدب السلوك واحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي وقواعد هذه الهيئة والخروج من الأراضي المحتلة لأذربيجان.

السيدة برغوثي (فلسطين) (تكلمت بالانكليزية): للأسف الشديد أنه، بصرف النظر عن المسألة قيد المناقشة في الجمعية – وهي في هذه الحالة مسألة المساعدة الإنسانية – لم يستطع الممثل الإسرائيلي أن يعرض علينا إلا بيانا نمطيا، يدلي به في كل مكان، وفي أي وقت، ودائما عن الإرهاب، وهو مشكوك فيه بشكل كبير ومسيئ جدا إلى الجمعية العامة.

وفضلا عن ذلك، فإننا نشعر بالأسف لأن الممثل الإسرائيلي نسي أن يذكر أن ما يقارب ١٠٠ مدني فلسطيني، بمن فيهم أطفال، أصيبوا بجراح في الهجمات الإسرائيلية على غزة أمس، وهي الهجمات التي قتل فيها ١٢ مدنيا، بمن فيهم طبيب هرع إلى مساعدة الضحايا. تلك هي الحقائق.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في ردِّي الأول تناولت المسائل التي طرحها رد المراقبة الفلسطينية. بيد أنه، نظرا لأن المراقبة الفلسطينية وفّرت لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة لمدة خمس دقائق أخرى، أود أن أشير إلى مسألة المفجرين الانتحاريين، التي أثارتها المراقبة الفلسطينية في ردِّها الأول.

يجب أن يرفض فورا الادعاء البشع أخلاقيا والخاطئ بشكل واضح بأن الإرهاب الانتحاري تتسبب فيه إسرائيل. فقبل أقل من أسبوعين، قتلت امرأة فلسطينية إرهابية انتحارية ٢١ إسرائيليا. وكانت هنادي جرادات، التي نفّذت الهجوم، وهي محامية من جنين تبلغ من العمر ٢٩ عاما، المرأة الإرهابية الانتحارية السادسة في العامين الأخيرين. وقد ألقي القبض على عدة نساء مفجرات انتحاريات أخريات حينما كن على وشك تفجير أنفسهن، بمن فيهن امرأة كانت تخفي قنبلة تحت زي امرأة حامل وأخرى لا يتجاوز عمرها ١٥ عاما.

وفي حين أعربت وسائط الإعلام عن الدهشة حيال النساء الفلسطينيات اللائي يتصرفن كمفجرات إرهابيات، ينبغي ألا يندهش مَن تابع التطورات في السلطة الفلسطينية. فقد استهدفت السلطة الفلسطينية التابعة لياسر عرفات – وليست إسرائيل – النساء بشكل منتظم في تشجيعها للإرهاب الانتحاري وتمجيده. وبعد أول تفجير نفّذته امرأة – هي وفاء إدريس – في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قامت السلطة الفلسطينية فورا بحملة علنية جدا لتلقين النساء الفلسطينيات ليتصورن أنفسهن مفجرات انتحاريات محتملات. وبعد التفجير، صوّرتها السلطة الفلسطينية فورا بوصفها بطلة كما صوّرت عملياتها للقتل بوصفها أعمالا يقتدى بها. وخلال أيام، نظمت السلطة الفلسطينية مظاهرة على شرفها، سارت فيها فتيات صغيرات يحملن ملصقات عليها صور لإدريس وعبارة، ''حركة فتح'' – أي، حركة عرفات – ''تمتدح باعتزاز كبير البطلة الشهيدة وفاء إدريس''.

وإذ أدركت السلطة الفلسطينية أن النساء يمكنهن اجتياز الأمن الإسرائيلي بشكل أيسر، أنشأت فورا إطارا للعمليات للأنشطة الإرهابية التي تنفِّذها النساء. وأسمت السلطة الفلسطينية هذا اللواء الجديد على شرف وفاء

إدريس. وقاد كل هذا الترويج إلى سلسلة من محاولات التفجير الانتحاري غير الناجحة التي تنفِّذها النساء و، في نهاية المطاف، قاد إلى تفجير متجر كبير في القدس في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ قامت به آيات الأخرس، وهي فتاة عمرها ١٧ عاما، قتل فيه مدنيان إسرائيليان وجرح نحو عشرين آخرين. وبعد ذلك قامت السلطة الفلسطينية – وليس إسرائيل – بتحويل هاتين القاتلتين الناجحتين إلى رمزين للفتيات الفلسطينيات. وأسمت السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، المخيمات الصيفية للفتيات على إدريس والأخرس، في العام الماضي وهذا العام على حد سواء.

وللأسف، هذه الحملة لتحويل النساء المفجرات الانتحاريات إلى شخصيات يقتدي بها تلقى نجاحا. ففي مقابلة في تلفزيون السلطة الفلسطينية بعد التفجيرين الانتحاريين اللذين نفذتهما امرأتان، ناقشت الفتيات الفلسطينيات شعورهن حيال الإرهاب الانتحاري. ومن نماذج التصريحات ما أدلت به فتاة اسمها صابرين، قالت، ''بطبيعة الحال أؤيد التفجير. فهو حقنا. ربما لا يتعاطف معنا أحد حينما يسمعون أن الأطفال يفجرون أنفسهم، ولكن ذلك يُدعى بطولة''.

والنساء اللائي تشوب الشبهات مركزهن الاجتماعي، بمن فيهن النساء اللائي اكتسبن ما تسمى سمعة سيئة نظرا لانحلال أخلاقي مفترض أو علاقات خارج إطار الزوجية، غالبا ما كان يتم إقناعهن بالمشاركة في عمليات انتحارية كوسيلة لإصلاح سمعتهن. ويمكن فهم قوة هذا النوع من الإقناع على أفضل نحو في الإطار الثقافي المعني، وهو مجتمع غالبا ما يُعتبر فيه أن النساء يجسدن شرف الأسرة. وأي تلميح إلى سوء السلوك، بغض النظر عن حداثة السن، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على النساء المعنيات، حتى أنه يدفع بأعضاء الأسرة الذكور إلى قتلهن فيما تُسمى بعمليات القتل باسم الشرف.

وبناء على ذلك يتدخل ياسر عرفات وجماعته الإرهابية تنظيم فتح. وقد شرعوا مؤخرا في حملة لتجنيد إرهابيات انتحاريات من الفتيات اللائي يجدن أنفسهن في محنة عاطفية حادة بسبب هذا الوصم الاجتماعي بالعار. ويتميز أسلوب الإكراه هذا بإغراء الشابات بالدخول في علاقات غير مشروعة، أو إذا لم ينجح ذلك يجري ترتيب لاغتصابهن. ونتيجة لذلك، يُمارس ضغط عاطفي هائل على النساء حتى يقتنعن بإنهاء حياتهن بأسلوب مثير للإعجاب، حيث أن كشف سوء سلوكهن سيشكل عارا لا يُغتفر لشرف أسرهن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال، وبنوده الفرعية (أ) إلى (هـ). وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البند الفرعي (و)، المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها''، سيُنظر فيه مع البند ٢٨ من جدول الأعمال، ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين''، في يوم الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

البند ٤١ من جدول الأعمال

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/58/333)

السيد بلاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن بلدان مجموعة ريو: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي بيرو.

إن الدور الهام الذي اضطلعت به مجموعة ريو أثناء العملية التي اختتمت بدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في أيار/مايو ٢٠٠٢، كان نتيجة لالتزامات تعهدت بها بلداننا لفترة طويلة قبل بداية الدورة الاستثنائية، وذلك بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وتشكل تلك الاتفاقية أساس عملنا لصالح أطفالنا ومراهقينا، مع التركيز على حقوق الإنسان. وقد استفادت حكوماتنا في مهمتها هذه من المشاركة القيمة لممثلي المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى المشغولة بتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها. ومكننا ذلك من اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، التي تركز على أفضل المصالح للطفل، وترتكز على مبادئ الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز، ضمن أمور أخرى.

وعلى الصعيد الدولي، عززت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، ضمن عوامل أخرى، قدراتنا وحفزت دولنا على مواصلة صياغة عمليات وتنفيذ إجراءات من أجل التغيير لإفادة الأطفال والمراهقين، وذلك على أساس رؤية إقليمية مشتركة.

ومكنت الدورة الاستثنائية المجتمع الدولي من تجديد التزامه السياسي تجاه الأطفال والمراهقين. وحددت أيضا مجموعة من الأولويات من خلال اعتماد خطة العمل، التي تضمنت التزامات للقرن الحادي والعشرين. ومن خلال تلك الوثيقة، وهي نتاج الدورة الاستثنائية، وضعنا أربع أولويات: تعزيز الحياة الصحية، وتوفير جودة التعليم لجميع الأطفال، وحماية الطفل من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن تحقيق تلك الأهداف، وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في عام ١٩٩٠ ومبادرات إعلان الألفية، وجدول أعمال القرن ٢١، ومؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ، يتطلب تنسيق العمل من جميع الأطراف الوطنية والدولية المعنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعتقد مجموعة ريو أنه ينبغي اعتبار رفاهة الأطفال والمراهقين هدفا رئيسيا لعملية التنمية. ولقد أُعلن ذلك في مؤتمر القمة السابع عشر لمجموعة ريو الذي عُقد في كوسكو، في بيرو، في أيار/مايو ٢٠٠٢. ونتج عن مؤتمر القمة ذلك توافق آراء كوسكو، الذي وضعنا فيه برنامج عمل استراتيجيا، يعطي الأولوية الرئيسية لخفض الفقر خفضا حقيقيا ولمكافحة سوء التغذية والجوع؛ وهي الأعمال التي يجب أن تبدأ بالأطفال. وفي هذا الصدد، جددت مجموعة ريو التزامها بتشجيع تنفيذ الأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٢. وتتوفر لدى مجموعة ريو الإرادة السياسية على أعلى مستوى في الحكومات الأعضاء للنهوض بحقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها، آخذة في الاعتبار احتياجاتهم الخاصة وفقا لأعمارهم، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية ومسؤوليات المراهقين والمراهقات معا.

وفي هذا الصدد، بذلت بلدان مجموعة ريو جهودا كبيرة لتحقيق أحد الأهداف المحددة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“، التي تشير إلى وضع خطط وطنية وإقليمية وتعزيزها. وينبغي الإشارة إلى أن العديد من بلداننا قد أعدت الآن خططا وطنية تقوم على أساس الاستثمار الاجتماعي في الأطفال والمراهقين. وبعض تلك الخطط هي الآن في مرحلة التنفيذ، ونحن نقدر الدعم القيم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذا المشروع.

وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن هذا الاستثمار الاجتماعي غالبا ما تعيقه بشكل خطير الحالة الاقتصادية الصعبة التي تسود منطقتنا. وكان لذلك تأثير سلبي على مختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما الفئات

الاجتماعية الضعيفة مثل الأطفال والمراهقين، مما يؤثر على توفير خدمات مثل الصحة والتعليم. وقد أعاقت هذه الحالة تحقيق أهدافنا، مثل هدف استخدام ٢٠ في المائة، كحد أدنى، من موارد الميزانية الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع ذلك، تمكنت أغلب بلداننا من خفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، ومن القضاء على بعض الأمراض التي يمكن الوقاية منها، ومن زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتخرج منها، ومن خفض الأمية.

وتفخر بلدان مجموعة ريو بأنها تضم شعوبا متعددة الثقافات ومتعددة الأعراق. ولهذا السبب نحن نولي أهمية خاصة للاستثمار في الأطفال والمراهقين، ولا سيما في مجالات السكان المهمشين أو الأقليات، مثل السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية. وفي هذا الصدد، نحن ننسق إجراءاتنا لمكافحة التمييز ومعدلات الفقر المرتفعة والإقصاء الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، نعيد التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ سياسات عامة تشمل الخلفية العرقية وأبعادا أخرى مثل المسائل الجنسانية والسن والفقر.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون الإشارة إلى الحالة الصعبة للأطفال في الصراعات المسلحة. وكما يقول الأمين العام في تقريره (A/58/333)، إن معركة ضمان حماية حقوق الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة وضمان رفاهتهم قد وصلت إلى لحظة حاسمة. وتوجد عدة صكوك معيارية والتزامات، لكن من الضروري حاليا اتخاذ خطوات منسقة لتنفيذها بالكامل، بغية وضع نظام فعال لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة الأمين العام بإنشاء شبكة متكاملة للرصد والمعلومات لتوفير تقارير دورية موضوعية ودقيقة عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال.

ختاما، أود أن أعبر مجددا عن التزام حكوماتنا بمواصلة العمل لمصلحة الأطفال والمراهقين لأنهم أهم ذخر إنساني واجتماعي نتحمل المسؤولية عنه في الحاضر والمستقبل.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بمخاطبتكم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأيدت هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد، إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، فضلا عن النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وقد تعهد المجتمع الدولي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل بتنفيذ مجموعة من الأهداف المحددة الخاصة بالأطفال والشباب. وتمثل الوثيقة التي خرجت بها هذه الدورة تعهدا من جانبنا بالعمل معا من أجل بناء عالم صالح للأطفال. وقد آن الأوان بعد انقضاء ما يزيد على العام بقليل أن نفكر فيما اتخذناه من إجراءات ونجري تقييما لأثرها، لضمان ألا تبقى خطة العمل حبرا على ورق.

إن تهيئة عالم صالح للأطفال تعني تهيئة بيئة مواتية تؤثر على حياة الأطفال اليومية وحياة أسرهم. ويجب أن ينعكس ذلك في جميع الاستراتيجيات على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية والمحلية. وقد ركّزت خطة العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل على أربعة ميادين عمل ذات أولوية هي: تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من سوء المعاملة والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنسجم هذه الأهداف انسجاما كاملا مع الأهداف الإنمائية للألفية التي يتسم تحقيقها بأهمية محورية بالنسبة للطفل، وهي أهداف طموحة لكن تحقيقها ممكن.

وعلى الصعيد الدولي، يمكننا أن نستفيد من المعيار الواضح الذي حددته اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها. وثمة جانب آخر ذو أهمية لدى القيام على الصعيدين الدولي والإقليمي بتنفيذ الأهداف المحددة في خطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، يتمثل في إدماج نهج قائم على الحقوق في عمل المنظمات الإقليمية والعالمية مثل اليونيسيف وسواها من الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون ذلك النهج قد ترسخ بشكل قوي في ولايات تلك الهيئات وبرامجها، ويرى من الأهمية بمكان أن تواصل سلوك النهج ذاته. كما يتعين بذل المزيد من الجهود لإدماج النهج القائم على الحقوق إدماجا كاملا في الأنشطة الرئيسية لتنفيذ البرامج بشكل ملموس على المستوى القطري.

إن اعتماد خطط العمل القطرية المتعلقة بالطفل وتنفيذها يمثلان خطوة حاسمة في اتجاه إرساء آليات للتنفيذ والرصد والاستعراض بطريقة ذات مغزى. والأهم من ذلك كله أن هذا الأمر هو إجراء المتابعة الوحيد المعين في وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' ليكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يحتل هذا العنصر مكانة عليا في جداول الأعمال القطرية، وهو جزء من عمليتي صنع القرار وصنع السياسة في جميع الميادين. وقد وضُعت آليات لرصد الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل. وفي الحقيقة، يوجد في عدد كبير من البلدان الأوروبية أمناء مظالم معنيون بالأطفال أو مؤسسات مماثلة أخرى. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بإيلاء أولوية عليا لهذا الهدف، ويشجع جميع الدول على القيام بالمثل عن طريق ترجمة الأهداف الدولية إلى أهداف قطرية محددة زمنيا وقابلة للقياس تستند إلى الاحتياجات والحالات المحلية.

ومن الأساسي في جميع عمليات المتابعة هذه إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأطفال وأسرهم إشراكا فعالا، والعمل معهم في إطار من التعاون. فالأطفال

واطنون موهوبون قادرون على بناء مستقبل أفضل للجميع. وعلينا احترام حقهم في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في جميع المسائل التي تمسهم. وبوجه خاص، نعتقد أن ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على المستوى القطري لأخذ وجهات نظر الأطفال ومصالحهم في الاعتبار.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية التي يوليها لضمان أن يعيش الأطفال حياة معافاة. وننوّه بالملاحظة العامة ٤ الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الطفل، والمتعلقة بصحة المراهقين ونمائهم. ونؤكد مجددا أيضا على أن الرعاية والتثقيف في مجالي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية يشكلان عنصرين من عناصر مكافحة الفقر ويرتبطان بالتالي بإنجاز الأهداف والغايات التي حددتها وثيقة ''عالم صالح للأطفال''. ولذلك، نحن نشجع جميع الحكومات على متابعة التزاماتها من أجل العمل بفعالية على النهوض بالصحة الإنجابية والجنسية لجميع الأشخاص ذوي السن المناسبة. ويشمل هدف ضمان حياة صحية لجميع الأطفال جوانب أخرى مثل وفيات الأطفال والمرض وسوء التغذية والبيئات الصحية والصحة العقلية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول كافة أن تكفل حصول جميع الأطفال على خدمات صحية واجتماعية مستدامة، وكذلك على ما يكفي من التعليم والمعلومات والمشورة لضمان تمتعهم بفرصة المشاركة في القرارات التي تمس صحتهم.

وقد اتفقت الدول كافة في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' على ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الأساسي الكامل المجاني والإلزامي والجيد النوعية. وينبغي توفير هذه الفرصة نفسها، على قدم المساواة، لجميع الأطفال المعرضين لحالات صعبة. وقد شدد الاتحاد الأوروبي

في مناسبات عدة على الدور الحاسم الذي يجب أن يؤديه التعليم في صياغة إجراءات أكثر شمولا وأبعد أثرا فيما يتعلق بالأطفال. من هنا، فإننا نحث الدول كافة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحق في التعليم، مع التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات. فإن تعليم الفتيات يشكل بالفعل عاملا أساسيا في الحد من الفقر والجوع من وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومن وفيات الأمهات، فضلا عن مساهمته في مكافحة الأمراض الرئيسية. وإذا ما أريد إنجاز أهداف خطة عمل الدورة الاستثنائية، يجب على المجتمع الدولي التحرك بسرعة في سبيل تحقيق هدف التعليم الأساسي الشامل عن طريق كفالة الحق في التعليم لكل فتاة.

ما زال الملايين من الأطفال يعانون من آثار الحرب والعنف والاستغلال والإهمال ومن جميع أشكال سوء المعاملة والتمييز. ويمكن أن يتخذ العنف الموجَّه ضد الأطفال أشكالا عديدة، مثل الاتجار بهم وتشغيلهم واستغلالهم جنسيا واختطافهم، وممارسة العنف والتعذيب الجسديين والنفسيين ضدهم. وقد يحدث هذا العنف في أي مكان من العالم، ومن الصعب التعامل معه بسبب تخفيه في كثير من الأحيان. ومن الأرجح أن تعاني الفتيات وأن يعاني الأطفال المنتمون إلى الأقليات وأطفال السكان الأصليين والأطفال المعاقون أكثر من غيرهم من أنواع التمييز المتعددة. وإننا نحث الدول كافة على سلوك نهج يقوم على عدم التسامح المطلق مع هذه الظاهرة، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمكافحة هذه الممارسات وكفالة التحقيق مع مرتكبيها وملاحقتهم قانونيا وإنزال العقوبة بهم، مع صون حقوق ومصالح الضحايا من الأطفال خلال جميع المراحل الإجرائية ذات الصلة.

إن الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات وبرامج تستجيب لاحتياجات الملايين من الأطفال اليتامى أو المتضررين بصورة مباشرة أو غير مباشرة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم تتم بعد تلبيتها تلبية فعالة. وفي هذا الصدد، تواجه الفتيات وضعا بالغ الصعوبة، حيث أنهن يعانين من قيود اقتصادية وقانونية واجتماعية تحول دون فعالية الإجراءات الرامية إلى تقليل المخاطر التي يتعرضن لها. لذا، يتعين تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال. وينبغي تمكين البنات كما تنبغي زيادة مشاركة البنين.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا، بغية القضاء عليها. ويرحب بالبداية السريعة لأنشطة الصندوق العالمي لمحاربة الفيروس/الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا، ويؤكد عزمه على تمكين هذه الأداة المتعددة الأطراف من تحقيق الوقاية والرعاية والعلاج بمستوى عال من الجودة وتكلفة في مقدور أكثر الناس احتياجا، وعلى وجه الخصوص، الأطفال في البلدان النامية. ويجب أن تتضمن الوقاية بذل جهود لزيادة الحصول على وسائل منع الحمل والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية.

لقد بدأ الآن التنفيذ الفعلي لخطط تحقيق عالم صالح للأطفال. ويبرز تقرير الأمين العام الخطوات الإيجابية التي اتخذها بالفعل بلدان كثيرة في كل مناطق العالم. والتقدم المحرز حتى الآن بداية طيبة، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وكل العناصر الفاعلة ذات الصلة – الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأطفال وأسرهم والمجتمع الدولي في مجموعه – بحاجة إلى التحرك قدما، من الخطط والسياسات إلى الأعمال والنتائج.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يوفر تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/333 أساسا مفيدا لمناقشاتنا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها تجاه أبنائنا العام الماضي في الدورة الاستثنائية للجمعية

العامة المعنية بالطفل. ونحن نشكر الأمين العام على التقرير ونتفق معه على التوصيات الواردة فيه. وعلاوة على ذلك، نثني على منظمة الأمم المتحدة للطفولة لجهودها الدؤوبة والتزامها المستمر بتعزيز حقوق الطفل ورفاهه.

هذا العام هام بشكل خاص بسبب الأهداف والمرامي الملزمة، للمرة الأولى، والقائمة على خطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار د إ - ٢/٢٧) وفي هذا الخصوص، أود أن أعرب عن تقديرنا للمناقشة المناسبة والجيدة التوقيت، التي تركز على التقدم المحرز والمشاكل التي تواجهها في تحقيق الالتزامات المقطوعة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لم توفر لنا الفرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠ فحسب، وإنما منحتنا الفرصة أيضا لمواصلة الالتزام بجعل هذا العالم مكانا أفضل لأطفالنا. وحقوق الطفل من ناحيتنا مكرسة في دستورنا، باعتبارها المبادئ التوجيهية عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتصلة بالطفل.

في أعقاب الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، حدث قدر كبير من زيادة الوعي في ناميبيا. على سبيل المثال، وكمتابعة لحملة التعهد بـ ''قل نعم من أجل الطفل'' أعلن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر يوما للطفل الناميبي. ولا يزال يعتبر يوم الطفل الأفريقي، الذي يحتفل به يوم ١٦ حزيران/يونيه، حدثا هاما للطفل لإثارة المسائل التي تتصل بتقدمه ونموه. وعلاوة على ذلك، تقيم الحكومة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، سلسلة من حلقات العمل في أنحاء البلاد بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

إننا نولي أهمية كبيرة لصحة وتعليم أطفالنا. وتبلغ نسبة اعتمادات قطاعي التعليم والصحة حوالي أربعين بالمائة من ميزانيتنا الوطنية السنوية. والرعاية الصحية الأولية مجانية، بينما تقدم الحكومة للرعاية الصحية العلاجية إعانات مالية كبيرة. وبالإضافة إلى هذا، بدأ تنفيذ البرنامج العلاجي للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في مستشفيين رئيسيين في البلد، ويجري تنفيذ خطط لتوسيعه إلى مستشفيات أخرى.

وفي مجال التعليم، تُستعرض الآن سياسة تنمية الطفولة المبكرة لتشمل عناصر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن التعليم الأولي مجاني وإجباري في ناميبيا، وفقا للدستور الوطني. وكل عام، تقوم الحكومة، تحت رعاية المعهد الناميبي لتطوير التعليم، باستعراض وتعديل مخططات المناهج الدراسية لكل سنوات الدراسة لضمان تعليم جيد للأطفال.والتحدي الذي يواجهنا، هو توفير تعليم جيد شامل ومستدام.

فيما يتعلق بتعزيز وحماية رفاه الأطفال، أصدر البرلمان مؤخرا قانونا لمكافحة العنف الأسري. ولا يُعرف القانون العنف بأنه الاعتداء الجسدي فقط، وإنما يشمل أيضا العنف الاقتصادي، والعاطفي، والنفسي والبدني. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة الآن بعملية وضع مشروعي قانونين لحماية الأطفال، وهما قانون مركز الطفل، وقانون رعاية وحماية الطفل. وفي هذا المجال، ينبغي ملاحظة أن هناك ١٥ وحدة لحماية المرأة والطفل في أنحاء البلاد. وهي لحماية النساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف ، وتديرها الشرطة الناميبية.

ومع أنه أحرز تقدم كثير، فإن تأثير هذه الإنجازات لا يزال متفاوتا. ولا تزال تواجه حكومتنا تحديات كبيرة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينقض مكاسبنا الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بصعوبة. وهو من مشكلات الصحة العامة الكبرى في ناميبيا. ويتسبب الفيروس/الإيدز أيضا في زيادة عدد الأسر التي يعولها أطفال. والحكومة الناميبية، في معالجتها لهذه الحالة، تولي اهتماما أكبر لتحسين دعم الأسر التي يعولها أطفال، وذلك عن طريق إيجاد آباء بالتبني، وتقديم المساعدة المالية إليهم وضمان أن يسجل كل الأطفال اليتامى والضعاف الآخرين دون أية معوقات. ويتلقى اليتامى أيضا في ناميبيا تعليما مجانيا. وتنتهي الحكومة في الوقت الحاضر من إقامة الصندوق الاستئماني للأطفال اليتامى وغيرهم من الأطفال الضعاف، الذي سوف يغطي كل الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأطفال.

علاوة على ذلك، لا يزال الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق العديد من الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا لأطفالنا فحسب، ولكن أيضا سببا للعديد من الشرور الاجتماعية الأخرى مثل زيادة العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم. وفي هذا الخصوص، تصبح البنات، أكثر من الأولاد، ضحايا بشكل متزايد.

هناك عقبة أخرى أمام تحقيق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا لأطفالنا هي انعدام الأمن الغذائي. فناميبيا بلد منكوب بالجفاف. ولذلك، يعاني الكثير من أطفالنا، وعلى وجه الخصوص، في المناطق النائية، من الجوع والأمراض المتصلة به. ونتيجة لذلك، تنسق الحكومة برامج الإغاثة، التي تتضمن، في جملة أمور، مشاريع تغذية للأطفال في بعض المدارس. وتتولى الحكومة الدور الرئيسي في الوصول إلى أضعف المواطنين عند تنفيذ أنشطتها.

أخيرا، لا تزال الحكومة الناميبية ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ خطة العمل. وإننا لمقتنعون بأن التنفيذ الفعال لخطة العمل يتطلب جهودا متضافرة على جميع المستويات. ومن ثم، نطالب البلدان المانحة بأن تحترم التزامها بتوفير موارد إضافية.

السيد شتيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترى سويسرا دوما أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل توفر فرصة مهمة تتيح للمجتمع الدولي أن يعيد التأكيد بصوت واحد على التزامه تجاه الطفل. وفضلا عن ذلك، شاركنا بنشاط في المفاوضات التي مهدت الطريق لاعتماد الوثيقة الختامية ''عالم صالح للأطفال'' (القرار د إ - ٢/٢٧، المرفق).

وتتضمن وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' خطة عمل طموحة. فبينما تحدد الأولويات، تدرس بطريقة تفصيلية وشاملة التحديات العديدة التي لا مفر من أن يواجهها الأطفال في العالم يوميا، وبالذات في مجالات التعليم والصحة والاستغلال الاقتصادي والجنسي والصراع المسلح. ومبادئ عدم التمييز، وأفضل مصالح الطفل، والحق في الحياة والبقاء والتنمية، واحترام آراء الأطفال، تشكل الأساس الذي تقوم عليه خطة العمل بأكملها. وما من شك في أن بعض الالتزامات التي تم التوصل إليها أثناء المفاوضات تقصر عن المعايير الدولية في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الإنجابية وقضاء الأحداث وعمل الأطفال. وعليه، تظل كل دولة مقيدة بالتزاماتها الدولية، لأن تنفيذ هذه الالتزامات يعتبر مكملا لالتزامات خطة العمل.

وهناك تدابير عديدة ستمكننا من الوفاء بالأهداف والاستراتيجيات التي حددناها أثناء الدورة الاستثنائية - مثل التصديق على الصكوك الدولية التي تكفل حماية الطفل وإدماجه في النظام القانوني المحلي؛ وتكثيف التعاون الدولي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مثل الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية على

شبكة الإنترنت؛ وحملات رفع مستوى الوعي، وهذا قليل من كثير. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد الأولويات الوطنية – بما في ذلك على الصعيد القطاعي – مسألة ضرورية نظرا لأن التحديات الثابتة لا تكون دائما واحدة في كل مناطق العالم.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره عن متابعة نتائج دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/58/333)، الذي قرأه بلدي باهتمام كبير. ونحن نتفق مع الأمين العام في الآراء التي أعرب عنها في تقريره. وأسوة به؛ نرى أنه يبقى الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال، بما في ذلك في بلدنا أيضا. وتحقيقا لذلك – وبدون الإخلال بالمسؤولية الأولى التي تتحملها الدول – يلزم وجود تعاون بناء مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ككل، وقبل كل شيء، الأطفال أنفسهم.

ومن ثم، تبلغ سويسرا الجمعية العامة أنها ستعقد بعد قليل مشاورات غير رسمية بشأن مشروع قرار إجرائي يتعلق بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية. وسيتم إعداد مشروع القرار – وسيكون عبارة عن نص لرئاسة الجمعية العامة – بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونرى من المهم بصفة خاصة التخطيط لعقد جلسة عامة رفيعة المستوى في عام ٢٠٠٦، حينما يطلب إلى الأمين العام، بموجب ”عالم صالح للأطفال“، أن يقدم تقريرا أوليا مفصلا عن التقدم المحرز. ونحن نشكر جميع الدول سلفا على تعاونها القيِّم في هذا الصدد.

السيدة طارق (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرنا عظيم السرور أن نراكم تترأسون هذه الجلسة المهمة.

اليوم، يعاني ملايين الأطفال نتيجة ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، والاتجار بالأطفال – والذي كثيرا ما يؤدي بهم إلى ممارسة البغاء – واستغلال عمل الأطفال. ولا يزال أولئك الأطفال الذين يعانون الحرمان والإهمال والاستغلال والإيذاء، يستصرخون ضمير البشرية الجماعي داعين إلى العمل. فالمحنة التي يعيشونها تمثل تذكرة كئيبة لتخاذل المجتمع الدولي. ولكن أسوأ أشكال استغلال الأطفال يشاهد في حالات الصراع المسلح – سواء كانوا ضحايا أو جنود أطفال. ورغم الوعي المتنامي والتركيز المتزايد على حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم، لم يتسن حتى الآن وضع حد لمعاناتهم. ولكي تنجح الجهود، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية لهذه المعاناة. ونعتقد أن التسوية العادلة والسلمية والودية للصراعات التي طال أمدها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وأفريقيا ووسط آسيا، وفي أماكن أخرى، أصبحت أمرا لا بد منه.

لقد انعقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرون المعنية بالطفل في العام الماضي بهدف تقييم الحالة المروعة والمحبطة التي يعيشها الأطفال في العالم وكانت نتيجة تلك الدورة – مرفق القرار د إ – ٢/٢٧ ”عالم صالح للأطفال“ – وثيقة تطلعية مركزة على الهدف وموجهة نحو النتائج، وشكلت بعد عناء جدول أعمالنا المشترك – وهو جدول أعمال لا يمكن تنفيذه إلا من خلال جهود جماعية متواصلة. وهذه الجهود تتطلب تقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية عن طريق تدابير لتخفيف عبء الدين، وزيادة المساعدة الإنمائية، والنهوض بالاستثمار، وإزالة الحواجز التجارية، واتخاذ تدابير لسد الفجوة الرقمية.

وشاركت باكستان بدور نشط في الدورة الاستثنائية. وشكلت لنا وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ تحديا كبيرا قبلته باكستان وشعبها وحكوماتها. وفي أعقاب الدورة الاستثنائية مباشرة، نظمت باكستان مؤتمرا وطنيا بشأن

الأطفال، شارك فيه كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأطفال، ووسائط الإعلام من كل أنحاء باكستان. ويجري تضمين آرائهم وتوصياتهم في خطة العمل الوطنية من أجل الطفل.

وفيما يخص باكستان، كانت هناك متابعة أخرى لنتائج الدورة الاستثنائية، ألا وهي إنشاء لجنة وطنية معنية بالطفل، وتتألف من شراكة متكافئة بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية، وقطاع الشركات، والمجتمع المدني، وممثلي وسائط الإعلام، والأهم من هذا وذاك، الأطفال أنفسهم. وتم إنشاء أربع لجان فرعية مهمة، وسيتكرر ذلك النمط في المقاطعات.

وتعكف الحكومة على ترشيد الحكم، وتحقيق الديمقراطية التشاركية والإنعاش الاقتصادي. كما تقوم باكستان بتنفيذ برنامج إصلاح شامل يحمي الضعفاء، بمن فيهم الأطفال، ويشكل عنصرا أساسيا في برنامج باكستان للأمن البشري. وبناء على ذلك، فإن الخطة الوطنية المتوقعة للفترة ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢ تركز على التعليم، ومعدل وفيات الرضع، وعمل الأطفال، واستعراض التشريعات التي تتماشى مع التزاماتنا الدولية.

وننوه فيما يلي بعدد من مبادرات ومنجزات باكستان ذات الصلة.

أولا، تم توفير التعليم الثانوي المجاني، وخاصة بالنسبة للفتيات. وتقرر أن يصل معدل القيد بالمدارس إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، بينما تقرر أن يزيد معدل محو أمية الإناث من ٣٩ في المائة حاليا إلى ٦٧ في المائة بحلول عام ٢٠١١.

ثانيا، أنشئت محاكم للأحداث، وألغيت عقوبة الإعدام بالنسبة للأحداث. واستمرت سياسة منح العفو في قضايا القُصَّر. وقد جرى أيضاً سحب الدعوى في الحالات التي تأخرت فيها المحاكمات لأسباب ليس الحدث المتهم مسؤولاً عنها. وأدخلت ترتيبات خاصة لتعليم الأحداث في السجن.

ثالثاً، تجري كفالة مزيد من إمكانيات الحصول على التغذية المناسبة والتسهيلات الصحية. ولا يزال التركيز على حملات التحصين، وتوفير الملح المضاف إليه اليود، والتحسينات المتعلقة بانخفاض وزن المواليد. وتغطي حملات التحصين الوطنية الآن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الرضع والأطفال. كما تم تقريباً القضاء على شلل الأطفال. وخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع إلى أقل من ٩٥ في كل ألف.

وسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة متاحة الآن لأكثر من ٩٣ في المائة من سكان المدن و ٧٨ في المائة من سكان الريف.

ولتحسين حالة التغذية بالنسبة للبنات في المدارس الابتدائية، بدئ في مشروع تاوانا باكستان الذي يسعى لتوفير الوجبات والمغذّيات الدقيقة والأدوية للبنات في المدارس الابتدائية.

ومن أجل القضاء على تشغيل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥، تمت الموافقة على سياسة عامة وخطة عمل وطنية. وأنشئ صندوق لتعليم الأطفال العاملين باعتماد مبدئي قدره ١٠٠ مليون روبية، أي حوالي ١,٨ مليون دولار. ونظمت فصول دراسية خاصة بالمجان في الصباح والمساء للأطفال العاملين، وتُدفع لذويهم مرتبات على سبيل التعويض والحفز.

وندرك جيداً أن المستقبل سيحكم على الدول بناء على رفاه أطفالها. ولدينا اعتقاد بأن حرمان الأطفال، سواء من الحرية أو النمو أو التعليم يحرم الدول في حقيقة الأمر من حسها الخلقي. ومن هذا المنطلق نضم صوتنا إلى الصوت

العالمي المطالب بتغيير نوعي في حياة أطفالنا. وتعترف خارطة الطريق لإجراءاتنا المتعلقة بالطفل بمبدأ تحقيق مصالح الطفل على خير وجه، الأمر الذي يتجلى في قوانيننا وسياساتنا وبرامجنا وتخصيصنا للموارد. وبالرغم من الصعوبات فإننا مصممون على أن نجعل بلدنا، والعالم بالتالي، عالماً صالحاً للأطفال.

السيدة عمر (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بتسجيل تقديري للأمين العام لتقريره (A/58/333) الذي يعطي فكرة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف إعلان وخطة العمل المعتمدين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، فضلاً عن القيود التي تعوق تحقيق هذه الأهداف.

ومن دواعي سرور وفدي أن الأمين العام قد أفاد بإحراز تقدم جيد من حيث التزام الحكومات بإدماج أهداف خطة العمل في سياساتها وخططها وبرامجها الوطنية. بيد أننا نلاحظ بشيء من الحزن أنه لم يحدث سوى تغيير قليل في المؤشرات الإحصائية الرئيسية للأهداف الأربعة المتوخاة في خطة العمل. فلا يزال أحد عشر مليوناً من الأطفال دون سن الخامسة يموتون كل عام. ولا تزال الأسباب الرئيسية للوفيات بين الأطفال متمثلة في الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال ما يزيد عن ١٠٠ مليون طفل لا يجدون سبل الوصول إلى التعليم، ولا يزال ١٨٠ مليون طفل منخرطين في أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتكفي نتائج هذا الاستعراض، رغم صدوره بعد عام أو أكثر قليلاً من عام من الدورة الخاصة، لتذكيرنا بأننا ما لم نول اهتماماً جدياً للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها، فلن تتغير المؤشرات الإحصائية كثيراً، حتى خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة. بل إن الحالة فيما يمس الأطفال في هذه البلدان في المجالات الأربع المحددة قد تتدهور. ومن المؤكد أن مهمة رهيبة في انتظارنا. ويجب ألا ننسى أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل عقد في عام ١٩٩٠. ووجدنا من الضروري بعده باثني عشر عاماً أن ندعو لعقد دورة استثنائية، لأن الحالة المتعلقة بالأطفال ظلت مدعاة للقلق. ومن الواضح أن التعهدات والالتزامات الجماعية المقطوعة بتحسين هذه الحالة يلزم أن تترجم إلى أفعال ملموسة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ولهذا يلزم أن تتاح الموارد والدراية الفنية والمساعدة الملائمة لجميع المعنيين.

وقد التزم المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية باتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بجميع الأطفال ونمائهم، ولا سيما الأطفال في البلدان النامية. واعترفت الدول الأعضاء مجتمعة بحتمية التعاون الدولي والأخذ بنهج متعدد الأبعاد لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطة العمل. وذكّرنا أنفسنا بالتعهدات المعلنة في مختلف الاجتماعات الدولية ومؤتمرات القمة التاريخية، بما في ذلك المعلنة عن طريق وثائق من قبيل الإعلان بشأن الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ويلزم لذلك أن نذكّر أنفسنا من جديد بتلك الالتزامات وبالإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف التي وضعتها الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

ويثني وفدي على الوكالات الإنمائية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة لما تقدمه من دعم لا يقدر بثمن ولما تبديه من التزام في أنشطتها المبذولة لمساعدة الدول الأعضاء ودعمها في تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المقترحة في خطة العمل. ونحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة بذل جهودها لمساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدرتها ومؤسساتها الوطنية من أجل الترويج لحقوق الطفل وحمايتها. كما أنها يمكن أن تستكشف إمكانية العمل

بالتوازي مع المنظمات الإقليمية عند الاقتضاء من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الموضوعة في الدورة الاستثنائية.

وقد بدأت ماليزيا في تنفيذ خطة عملها الوطنية الثانية للطفل قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢. وقد صيغت خطة العمل لدينا، التي تغطي الفترة من ٢٠٠١ إلى نهاية ٢٠٢٠، تمشياً مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. وجميع العناصر الأربعة والأهداف المتوخاة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل متضمنة في خطة العمل الوطنية، المصممة بمثابة جزء من السياسة الوطنية لكفالة تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، والرامية إلى توجيه البلد صوب الوصول إلى مصاف الدولة المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠.

ويسر وفدي أن يطلع الجمعية على الإجراءات التي اتخذتها ماليزيا بشأن المجالات الأربع ذات الأولوية العليا التي تناولتها الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. أولاً، فيما يتعلق بتوفير نوعية جيدة من التعليم، يولى التعليم في ماليزيا أرفع درجات الأولوية في البرنامج الوطني: إذ يخصص للتعليم ما نسبته ٢٠,٦ في المائة من مجموع المخصصات الإنمائية بموجب خطة ماليزيا الثامنة. وتنحو السياسة الوطنية للتعليم نحو توفير التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات كحد أدنى. ويتساوى الأولاد والبنات في التمتع بالفرص التعليمية، حيث نسبة التحاق الجنسين تقريباً متساوية، فهي ٥٠,٤ في المائة للبنين و ٤٩,٦ في المائة للبنات، إلا في المستوى الثالث، حيث ترتفع نسبة تسجيل الفتيات عن الأولاد. وقد أدخلت التسهيلات التعليمية للمعوقين في جميع المدارس بكافة أنحاء البلد. وبهذا التطور تكون الحكومة الآن قد جعلت التعليم الابتدائي إلزامياً للجميع.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز التمتع بحياة موفورة الصحة، تقوم ماليزيا بتطوير القطاع الصحي والارتقاء المستمر بالمرافق والبرامج الطبية في البلاد.

وأدى هذا، من بين أشياء أخرى، إلى تناقص مطرد في معدلي وفيات الأمهات والمواليد الجدد، اللذين يبلغان الآن ٠,٢ في كل ١ ٠٠٠ وخمسة في كل ١ ٠٠٠ على التوالي. وللتأكد من أن كل طفل يستطيع التمتع بصحة مثلى، افتتحت مستوصفات في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد. وتوفر هذه المراكز الصحية التحصين وتقييم النمو الطبيعي وغيرهما من جوانب الرعاية الطبية للأطفال. وأولت ماليزيا أيضاً الأطفال المعوقين اهتماماً خاصاً تمشياً مع مفهوم إعادة التأهيل الكلية، التي تستلزم الأخذ بنهج متعدد النظم. ومن خلال الخدمات المؤسسية، وبالمدخلات الفنية التي توفرها وزارة الصحة، توفر إدارة الرعاية الاجتماعية خدمات إعادة التأهيل للأطفال المعوقين.

ثالثاً، في سياق حماية الأطفال من الأذى والاستغلال والعنف، سنّت ماليزيا قانون الأطفال لعام ٢٠٠١، الذي صيغ على نحو يتمشى مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ويحدد القانون أحكاماً لرعاية الأطفال وحمايتهم. وأنشئت محكمة خاصة بالأطفال. وفي التصدي لمشاكل إيذاء الأطفال، وضعت ماليزيا آليات لحماية الأطفال ورعايتهم وإعادة تأهيلهم على مستوى مستشفيات المقاطعات والولايات، من خلال إنشاء أفرقة مشتركة بين القطاعات تعنى بالأطفال الذين يشتبه في تعرضهم لمعاملة سيئة وإهمال. ومن المعالم البارزة في التدابير الوقائية إنشاء أفرقة حماية الأطفال، التي تضع برامج متعددة تديرها الجماعة المحلية ومصلحة الجماعة المحلية. وتدير هذه الأفرقة، من بين أشياء أخرى، أنشطة تثقيفية للآباء والأمهات وتعمل كمراكز لتقديم المشورة. واتخذت ماليزيا أيضاً تدابير لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال تجارياً والاتجار بهم. ونظراً لأن

التدابير الفعالة لمكافحة هذه الجرائم تقتضي تعاوناً إقليمياً ودولياً، أنشأت السلطات ذات الصلة في ماليزيا علاقات تعاون وثيقة مع نظيراتها، لا سيما مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

رابعاً، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أعارت ماليزيا اهتماماً شديدا جدا لتدابير المكافحة مع أن عدد حالات العدوى بالفيروس المبلغ عنها متدنية بالنسبة لعدد سكاننا. واتخذت الحكومة أيضاً نهجاً شاملاً ومتكاملاً في التصدي لهذه المشكلة: يتضمن تدابير وقاية ورعاية ودعم ومعالجة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه. وفي هذا المجال، تعمل الحكومة على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية، خاصة المجلس الماليزي للإيدز، وهو منظمة شاملة يرأسها داتين بادوكا مارينا مهاتير.

ولما كانت ماليزيا تدرك تماماً أن مستقبل البلاد يتوقف إلى حد كبير على النهوض بأطفالها وحمايتهم، فإنها تعهدت في خطتها ''الرؤية ٢٠٢٠'' بأن يُربى كل طفل يولد في بيئة صحية؛ وأن توفر له كل الحماية اللازمة من المرض؛ وأن يتلقى التنشئة والرعاية والمحبة المناسبة؛ وأن يتلقى أكبر قدر ممكن من التعليم العامً والعاليً؛ وأن يتعلم المهارات المناسبة في الميادين الضرورية؛ وأن تغرس فيه القيم الثقافية والإنسانية.

وماليزيا مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لتقديم المعلومات عن الخبرات التي اكتسبناها في تنفيذ إعلان الدورة الاستثنائية وخطة عملها. ونأمل أن يؤدي تقاسم ونشر المعلومات عن خبراتنا إلى مساعدة الدول الأعضاء على العمل على تحقيق الأهداف المنشودة في المجالات الأربعة التي توختها الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

السيدة سيرينو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد أوروغواي يؤيد البيان الذي أدلت به بيرو باسم مجموعة ريو.

يمثل الإعلان وخطة العمل المرفقان بالقرار د إ – ٢/٢٧ المعنون ''عالم صالح للأطفال'' الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين، التزاماً من جانب المجتمع الدولي باعتبار الأولاد والبنات والمراهقين هدفاً إنمائياً ذا أولوية. ويتضمنان توصيات للدول لمساعدتها على تنفيذ الآليات الضرورية لتوفير تعليم جيد النوعية للأطفال وحمايتهم من الأذى والاستغلال والعنف، ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد آن الأوان لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الأول الذي حددته تلك الوثيقة، وهو وضع وتعزيز خطط عمل وطنية وإقليمية موجهة للأطفال، وتحويل الأهداف الدولية إلى أهداف وطنية على أساس الاحتياجات والأوضاع المحلية؛ وهو هدف ينبغي تحقيقه بنهاية هذا العام.

بالنسبة لأوروغواي، تمثل اتفاقية حقوق الطفل الأساس وإطار المعايير الرئيسي الذي تسترشد به استراتيجياتنا الوطنية المتعلقة بالأطفال. وقد صدقت أوروغواي أيضاً على بروتوكولي الاتفاقية الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال وبغائهم والصور الإباحية للأطفال.

وقد زادت أوروغواي إنفاقها العام على هذا القطاع وحققت نتائج جيدة، كما هو الحال في مجال الصحة مثلاً، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال، وفي ميدان التعليم، حيث أدخلنا التعليم الشامل ابتداء من سن الرابعة.

إلا أن أوروغواي، بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته في سياسات تقديم وتوسيع الخدمات الشاملة للأطفال، تواجه سلسلة من المصاعب نتيجة لاستمرار الأزمة

الاقتصادية المتطاولة التي ظلت تعاني منها نحو خمس سنوات حتى الآن، والتي أضرت بأضعف قطاعات المجتمع وأدت إلى مشاكل من قبيل زيادة حالات الفقر بين الأطفال وإلى زيادة عمل الأطفال.

ولمكافحة هذه المشاكل وغيرها من الشرور التي تضر بالأطفال ولتعزيز تمتعهم الفعلي بحقوقهم، وضعت أوروغواي برنامجاً شاملاً للأطفال والشباب المعرضين للخطر وكذلك الأسر. ويعتمد هذا البرنامج على أمانة مكتب رئيس الجمهورية، ويجري تنسيقه من قبلها، ولذلك، فإنه يعكس تصميم الحكومة على القيام بدور ريادي في هذا الميدان. وإضافة إلى التمويل الوطني المقابل بمبلغ ٤,٥ مليون دولار، سيُموّل البرنامج بقرض من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمبلغ ٤٠ مليون دولار، تسدد على مدى ٢٥ عاماً مع فترة سماح مدتها خمسة أعوام.

وهذا البرنامج لافت للنظر بسبب تصميمه التشاركي والمشترك بين القطاعات، وهو برنامج اشتركت في وضعه الدولة والمجتمع المدني ومختلف مجموعات الشباب، التي تمثل المستفيدين المحتملين. وهدفه تحسين ظروف عيش الأولاد والبنات والشباب الذين يواجهون مخاطر اجتماعية، وكذلك أسرهم، وإدماجهم في المجتمع. ولتحقيق هذه الغاية، سنعمل على توفير الرعاية الشاملة وزيادة فرص الحصول على الخدمات الجيدة النوعية للمجموعة الأسرية كلها، مع إعطاء الأولوية لأعمال الوقاية التي لها تأثير مستدام في الأجل الطويل. ويتكون البرنامج من عناصر رئيسية تشمل، من بين أشياء أخرى، المشاريع الشاملة لوقاية ورعاية الأطفال بحسب الفئات العمرية، مع وحدات خاصة لوقاية المراهقات من الحمل وتلبية احتياجات أطفال الشوارع وضحايا إساءة معاملة الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى زيادة موارد مراكز الرعاية الصحية للأطفال والأسر، وإدخال أساليب عمل جديدة إليها، وهي المراكز التي تقدم الخدمات للأسر المعيشية التي لها أطفال يبلغون من العمر أربع سنوات فما فوق. وللأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام إلى ١٢ عاما، فان الهدف هو تعزيز الروابط بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، من خلال تشجيع أسلوب حياة صحي والنهوض، على سبيل المثال، بالأنشطة الترفيهية والرياضية بوصفهما وسيلتين للتهيئة الاجتماعية والتكامل.

وفي حالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ عاما، تنصب الجهود على إعادة إدماجهم، ضمن أشياء أخرى، في نظام التعليم الرسمي بهدف السماح لهم باكتساب وتطوير مهارات تعدهم للالتحاق لاحقا بسوق العمل.

وثمة جانب آخر للبرنامج يتصل بتعليم ونشر حقوق الطفل على نطاق واسع، حيث يكمن الهدف في ضمان أكبر نشر ممكن والنهوض بوعي أكبر داخل المجتمع بأسره للأوضاع المحددة للسكان الذين يستهدفهم البرنامج والدعاية للمساهمات التي يقدمها الأطفال والشباب أنفسهم في برنامج. وهذا البرنامج وطني النطاق ويتوقع أن يعمل مدة خمس سنوات.

وفضلا عن التوسع بهذا البرنامج، فان أوروغواي قد شرعت في عدة مبادرات أخرى تهدف لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار د إ -٢/٢٧، المرفق)، والهادفة. لمعالجة المشاكل التي تؤثر على أطفالنا وشبابنا.

وبغية مكافحة مشاكل حمل المراهقات والأمراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قررنا أن ننفذ برنامجا وطنيا واحدا للتوعية الجنسية كجزء من المنهاج الدراسي والخدمة

الصحية، التي تشمل التدريب الإلزامي للمعلمين والمدرسين ومحترفي المهن الصحية.

والخطة تؤكد أيضا على أهمية وحدة الأسرة، وعلى المؤسسات التعليمية والرعاية الصحية، وعلى الحلقات الاجتماعية الموسعة من قبيل الأصدقاء والفرق الرياضية والمنظمات الدينية والمجموعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تعليم الأطفال والشباب.

وينظر البرلمان أيضا في مشروع تشريع من أجل إنشاء مجلس وطني للتوجيه والمساعدة لخريجي معهد الشباب الوطني بهدف مواصلة التدريب والرعاية وتقديم المساعدة لهؤلاء الشباب.

وثمة مبادرة أخرى تسمى ''الخط الأزرق''، هي عبارة عن خط هاتفي مجاني بواسطته يمكن للأطفال والمراهقين من ضحايا الإيذاء أو أي نوع من أنواع العنف أن يلتمسوا المساعدة والمشورة.

تنبغي ملاحظة أن كل هذه الإجراءات لصالح الأطفال يجري اتخاذها بدعم قيم وعمل بلا كلل من جانب المجتمع المدني في أوروغواي، ولا سيما الشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأطفال.

وتشمل هذه الأخيرة، على سبيل المثال، ''منظمة التضامن من أجل الأطفال الملونين''، وهي منظمة تعمل مع أطفال الشوارع. وقد ترأس منسقها العام مجموعة المنظمات غير الحكومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الدورة الاستثنائية.

تمثل هذه الخطط والخطط والمشاريع الأخرى تحديا أساسيا لأوروغواي. ومن أجل تحقيق تنفيذها الكامل، فإن السلطات الوطنية تبذل جهودا حثيثة إدراكا أن وضع الأطفال أولا، واستئصال الفقر من خلال الاستثمار بالأطفال، وعدم السماح بتخلف أي طفل، وضمان الحماية والرعاية والصحة والتعليم التي يستحقونها ستمكنهم من أن يتحولوا إلى أفراد مستقيمين أخلاقيا ومواطنين مسؤولين، قادرين على العيش في مجتمع ديمقراطي بحق، يتسم بالمساواة ويخلو من التمييز، وينعم بالسلم والعدالة الاجتماعية، وفي مجتمع يمكن للفرد أن يحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتمتع بها.

السيد جانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمانة العامة على التقرير الذي قدمه الأمين العام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأصف التقدم الذي أحرزته الصين كمتابعة دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل. لقد سنت حكومة الصين في أيار/مايو ٢٠٠١ برنامج عمل وطنيا لتنمية الطفل في الصين، حدد أهداف تخفيض نسب وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر وأمهاتهم؛ وتقليل سوء التغذية للأطفال دون سن ٥ والنهوض بالتنمية المبكرة للطفل وزيادة حرية وصولهم للمدارس ورفع مستوياتهم التعليمية.

ومن أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، صاغت الوكالات الحكومية مجموعة من الخطط على جميع المستويات. وتم إسناد مسؤوليات محددة إلى الدوائر والمنظمات الحكومية المعنية للتنفيذ وعززت جهودها من خلال رسم خطط مفصلة وتحديد المجالات الرئيسية والمسائل الصعبة.

ومنذ ٢٠٠١، زادت لجنة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والطفل من تعزيز وظائفها في جميع المقاطعات والولايات والأقاليم من خلال زيادة موظفيها وأموالها. ولجنة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والطفل، وهي دائرة حكومية مركزية مسؤولة عن العمل مع الأطفال، وتتكون من ٢٤ دائرة حكومية و ٥ منظمات غير حكومية.

هذه اللجان مسؤولة عن ترويج وتنسيق تنفيذ الدوائر الحكومية والمنظمات غير الحكومية لبرنامج العمل الوطني، وعن رصد وتقييم عملية تنفيذه. وفي الوقت الحاضر، تم إنشاء نظام مؤشر للرصد والإحصاء على المستوى الوطني، وبدأ تدريب موظفي الرصد والإحصاء المحليين.

وسنت الصين مجموعة من القوانين المتصلة ببقاء النساء والأطفال وحمايتهم وتنميتهم. بالإضافة إلى الدستور، هناك على سبيل المثال قوانين تتعلق بالتعليم وحماية القصر ورعاية الأم والطفل والتبني، فضلا عن العديد من الأنظمة المتطابقة وتدابير السياسة العامة التي تشكل مجتمعة إطارا قانونيا كاملا بكل معنى الكلمة لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

تابع اتحاد عموم النساء في الصين عن كثب، بوصفه أكبر منظمة غير حكومية في الصين، المسائل المتعلقة بالأطفال مثل حقوق الطفل وحماية الأطفال وتعليمهم وتوفير الرعاية الصحية لهم ومشاركتهم وتنميتهم.

ومنذ الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، أولى الاتحاد اهتماما أكبر لدور الذين يعملون مع الأطفال على الصعيد الشعبي. وللمزيد من تحسين التدريب لهؤلاء العاملين، تم تنظيم حلقات عمل بشأن النساء والأطفال على مستويات مختلفة وبُذلت جهود نشطة للاستفادة من الموارد الدولية وإدخال ممارسات دولية جيدة.

وقد اتخذت خطوات لتهيئة بيئة خارجية مؤاتية وفرص لمشاركة الأطفال، كما بذلت جهود ذات صلة في مختلف المجالات، بما في ذلك التوعية، من أجل المساعدة على الفهم الأفضل للفتيات.

الصين هي الدولة النامية التي لديها أكبر عدد سكان في العالم، وحكومة الصين وجميع قطاعات مجتمعها بذلت جهودا لا تنقطع من أجل إيجاد عالم صالح للأطفال. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات هامة، فإنه لا تزال أمامنا صعوبات وتحديات. وسنلتزم، كما دأبنا، بمبدأ ''الطفل أولا''، وسنواصل تعزيز بقاء الأطفال وحمايتهم، وتنشئتهم ومشاركتهم في سبيل بناء مستقبل أفضل لهم.

السيدة: رستم (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أولا وقبل كل شيء أن أتقدم بتقديرنا لكم، سيدي، على جهودكم الحازمة من أجل ضمان نجاح عمل هذه الهيئة. كما أود أن أثني على الأمين العام على تقريره المعنون ''متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''.

منذ عام مضى، اجتمع قادة العالم ورؤساء الدول والمنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الأطفال والشباب أنفسهم هنا بمناسبة عقد الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للجمعية العامة لتقرير مستقبل الأطفال والمراهقين في العالم. ونتائج تلك الدورة الاستثنائية ''عالم صالح للأطفال'' وثيقة أساسية تبين الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات من أجل إيجاد عالم يمكن للأطفال العيش فيه.

ومن أجل ضمان تحقيق عالم صالح للأطفال، يجب علينا أن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية. بعد مرور عام، أو ما يقارب ذلك، من الضروري أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لكي نتشاطر خبراتنا في تنفيذ الوثيقة الختامية.

إن الإعلان وخطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' يشكلان الأساس لأن تنهض الحكومة الإندونيسية بتخطيط وطني إنمائي للأطفال وبرامج تستند إلى حقوق الطفل. وتقوم الحكومة حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على البرنامج الوطني للأطفال في إندونيسيا للعام ٢٠١٥. ويتناول ذلك البرنامج المسائل الأساسية لصحة الطفل وتغذيته،

والأطفال الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي لفترة تسع سنوات، وحماية الطفل.

أما فيما يتعلق بصحة الطفل، فقد أدخلت حكومة إندونيسيا سياسات محددة تركز على تعزيز التثقيف التغذوي في المجتمع المحلي، وتحسين تغذية العائلة، والمقويات الغذائية، وتنفيذ نظم الإشراف على الغذاء والتغذية. كما قامت حكومة إندونيسيا أيضا بترجمة رؤيتها إلى برنامج إندونيسيا صحية العام ٢٠١٠، مستخدمة نهجا يعتمد على دورة الحياة من أجل معالجة مسائل محددة تتعلق بالصحة والتغذية.

وبما أن الطفل يرتبط ارتباطا وثيقا بأمه والطفلة بأمها، فان ضمان صحة الأمهات وتخفيض الوفيات النفاسية أمر جوهري. وقد وضعت الحكومة منذ العام ٢٠٠١ برامج مختلفة ومبادرات من أجل ذلك الغرض، بما في ذلك البرنامج الوطني للأمومة المأمونة واستراتيجية جعل الحمل أكثر أمنا.

وعلى الرغم من أن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال لا يزال منخفضا، فإن الحكومة الإندونيسية قد اتخذت تدابير استباقية من أجل منع انتشار المرض، وبشكل خاص بين الأطفال، بطرق منها، على سبيل المثال، انتقال المرض من الأم إلى الطفل. إن التزام الحكومة مكافحة المرض ينعكس في الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧.

ونحن نعتقد أن نوعية الرعاية التي يتلقاها الطفل في سنوات حياته الأولى تكتسي أهمية أساسية لنموه. إن السنوات الأولى في حياة الطفل تشكل فترة التكوين عندما يمر الأطفال بخطوات هائلة في النمو البدني والاجتماعي والفكري والعاطفي. ووفقا للخطة التنموية الوطنية الحالية، تنظر الحكومة في إمكانية التعاون مع مؤسسات التعليم المحلية من أجل توفير التدريب للمعلمين والميسرين للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كذلك فإننا نقوم بتعزيز الوعي الاجتماعي بالرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة بين الأهل من أجل توعيتهم بفكرة برامج التحفيز المبكر البنيوية.

بالنسبة لتوفير التعليم للأطفال، فإننا نركز على تحسين إمكانية الحصول على التعليم وتحسين نوعيته. وقد قامت إندونيسيا، في هذه المرحلة، بتحقيق ٩٥ في المائة من نسبة التحاق صافية بالمدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام إلى ١٢ عاما في المدارس الابتدائية. ونحن نواصل جهودنا من أجل توفير تسع سنوات من التعليم الجيد الأساسي لجميع الأطفال.

كما أننا نولي أهمية خاصة لمسألة عمل الأطفال، والاتجار بهم، والاستغلال الجنسي لهم، والمسائل الناشئة، وهي مسائل اشتراك الأطفال في استعمال المخدرات غير المشروعة وإنتاجها وتوزيعها. نحن ندرك هذه المشاكل ونواصل بذل جهودنا لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات ذات الصلة، بما فيها إشراك المجتمع المدني لمواجهة المشكلة.

إن الحكومة الإندونيسية تعمل حاليا على زيادة الفهم لمسائل حماية الطفل من خلال تطوير بيانات عن الأطفال الإندونيسيين التي يتم استخلاصها من الإحصائيات المتوفرة والبحث الأكاديمي. كما تقوم المؤسسات بمساعدة عدد من الوكالات المانحة بإجراء المسح والتقديرات السريعة إضافة إلى دراسات أخرى.

وتواصل إندونيسيا التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تناول المسائل المتعلقة بتعزيز رفاهة الأطفال وحماية حقوقهم. إن التعاون الدولي أساسي وخاصة لتعزيز بناء القدرات الوطنية، من أجل أن تنفذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية عن الأطفال تنفيذا فعالا.

وقبل أن اختتم، اسمحوا لي بإضافة بعض الكلمات حول توافق آراء بالي – نتائج المشاورة الوزارية السادسة المعنية بالطفل في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ – الذي ذكر في تقرير الأمين العام.

إن توافق آراء بالي يشتمل على التزامات ببناء شراكات مع الأطفال والشباب ومن أجلهم. وتبرز الوثيقة مجالات التركيز للتعاون الإقليمي، عما توصي بشراكات فعالة، وتحدد الأهداف ومبادئ العمل. ويؤكد التوافق على الشراكات بصفتها جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و ''خطة عمل عالم صالح للأطفال ٢٠٠٢''.

ويظهر توافق الآراء أنه ينبغي لنا أن نشرك جميع قطاعات المجتمع في شراكاتنا، بمن فيهم الأطفال والشباب؛ والعائلات؛ والحكومات؛ والبرلمانات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمنظمات المحلية؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع المدني؛ والقادة الدينيون والروحيون والثقافيون والأصليون والتقليديون؛ ووسائط الإعلام الجماهيري؛ والمنظمات الإقليمية والدولية؛ والشركاء المانحون.

وفي جهودنا من أجل تحسين حياة الأطفال في منطقة آسيا الشرقية والمحيط الهادئ، حدد توافق الآراء أربع نقاط يتركز حولها التعاون. وهذه النقاط تشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والاتجار غير المشروع بالأطفال والاستغلال الجنسي التجاري لهم؛ ووفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛ وسوء التغذية عند الأطفال. المسألتان الأوليان تحديان جديدان ومعقدان للبلدان في المنطقة. أما المسألتان الأخيرتان، من جهة أخرى، فهما طويلا الأمد نسبيا وتتجهان لأن تكونا مستعصيتين.

وبتنفيذ التزامات سياستنا إزاء الأطفال في منطقتنا، فقد اتفقنا على أن تهتدي جميع السياسات والإجراءات التي تؤثر على الأطفال والشباب بروح ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل. واتفقنا أيضا على ضمان الاستقرار والسلم، وعلى تخفيف حدة الفقر لضمان ممارسة حقوق جميع الأطفال والشباب، وتحسين فرص ونوعية التعليم وتحقيق المساواة في الحصول عليه في سبيل تحقيق أهدافنا. واتفقنا كذلك على تشجيع المشاركة النشطة والفعالة للنساء والأطفال والشباب، وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة التي تؤثر على حياتهم، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ''عالم صالح للأطفال''.

ويحدونا الأمل بأن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الدعم لجهودنا الإقليمية، بينما نواصل السعي لخلق عالم صالح للأجيال القادمة.

السيد نغويين ثان تشاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير فييت نام العميق للأمين العام وشكرها الخالص على تقريره الشامل حول متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/58/333). فقد قدم التقرير موجزا للجهود العالمية المبذولة من أجل الأطفال.

إن الأهداف المحددة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، (القرار دإ – ٢/٢٧، المرفق): توفير الصحة الجيدة، وإتاحة التعليم العالي الجودة، وحماية الأطفال من الأذى والاستغلال والعنف ومكافحة الإيدز. وهذا أقل ما يمكن أن نفعله من أجل أطفالنا، الذين هم ليسوا فقط المستقبل، بل أسياد البلد والعالم.

ويسرنا أن نلاحظ بأن ما لا يقل عن ١٤٠ بلدا اتخذت تدابير عملية لتحويل هذه الالتزامات إلى أفعال، ولإدماجها في خططها وسياساتها الوطنية الموضوعة. وقد منحت الرعاية الخاصة للأطفال عن طريق تعزيز برامج

التطعيم والتحصين، بهدف القضاء على شلل الأطفال والملاريا وتحسين التغذية. وتم إحراز تقدم، بحيث أن عدد الأطفال المنتسبين إلى المدارس زاد على نسبة ٨٠ في المائة عالميا، ونوعية التعليم تحسنت بصورة لافتة.

ولكن، من المحزن أن نلاحظ أنه على الرغم من التقدم المحرز، ما زال الأطفال يعانون في مختلف أنحاء العالم. فهناك ما يناهز ٢٠٠ مليون طفل دون الخامسة في العالم يعانون من فقر التغذية، ويموت من بينهم ١١ مليون طفل سنويا. وما زال هناك ١٠٠ مليون طفل لا يتاح لهم التعليم، و ٢٥٠ مليون طفل يضطرون للعمل من أجل لقمة العيش، ومن بين هؤلاء، يخضع ١٨٠ مليون طفل لأبشع أشكال تشغيل الأطفال. كذلك، هناك ٤٠ مليون طفل يتعرضون للأذى والإهمال، بينما يعاني آلاف الأطفال من الإصابة بفيروس الإيدز. ومما يثير قلقنا بشكل خاص المسألة الخطيرة المتمثلة بالاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار غير المشروع بهم. وفي ضوء ذلك، فقد حان الوقت لأن يتعاون المجتمع الدولي وأن يتخذ تدابير صارمة لوضع حد لمثل هذه الحالات.

وفي فييت نام، فإن توفير أفضل الحماية والرعاية والتعليم للأطفال تقليد وطني، وهو أيضا سياسة الدولة. ومنذ العام ١٩٩١، وفي أعقاب القمة العالمية للأطفال المعقودة في العام ١٩٩٠، اعتمدت الدولة برنامج عمل وطني لحماية ورعاية الأطفال. وقد تم بنجاح تحقيق أهداف البرنامج التي شملت الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠. والآن تستعد الدولة بأسرها، من مراكز القيادة إلى القواعد الشعبية، لتنفيذ برنامج العمل الوطني للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، الذي تشتمل أهدافه المحددة على التغذية والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والمياه النقية والبيئة والثقافة وأنشطة أوقات الفراغ والاستجمام للأطفال. وباختصار، سيضمن البرنامج الحقوق الأساسية للأطفال وسيلبي احتياجاتهم.

وبروح ووحي وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' التي تضمَّنها إعلان وخطة عمل الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، فقد قررت حكومتنا تحقيق زيادة كبيرة في ميزانية القطاع الاجتماعي، بنسبة ٣٠ في المائة، وذلك للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، ومنذ ذلك الوقت تزداد هذه الميزانية باطراد. وقد نتج عن ذلك تحسين شروط الصحة والتعليم والرعاية للأطفال. إن الصورة العامة مبشرة بالخير. فقد انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٤٢ في الألف، بالمقارنة بالهدف تحت الطلب، وهو ٥٠ في الألف. وتم تحصين نسبة ٩٣,٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من سنة إلى ٦ سنوات ضد ستة أمراض أساسية، وهذه النسبة تتجاوز الهدف تحت الطلب، وهو ٩٠ في المائة. وقد تم القضاء بنسبة ١٠٠ في المائة على جميع الأمراض التي تنجم عن نقص فيتامين ألف، وانخفض معدل فقر التغذية من ٥١,٥ في المائة في العام ١٩٩٠ إلى نسبة ٣٣,١ في المائة في العام ٢٠٠٠. وفي العام ٢٠٠٠ تم القضاء التام على شلل الأطفال، ونجحت ١٠٠ في المائة من المحافظات والمدن في محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي، وينتسب الآن ٩٣ في المائة من الأطفال في سن السادسة إلى المدارس، وتجاوز ذلك الهدف تحت الطلب، وهو ٩٠ في المائة.

ومن الواضح أن إنجازات قد أحرزت في مجالات تعزيز وحماية حقوق الأطفال في فييت نام. ولكننا ندرك تماما أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله لكي نستجيب للتحديات. ونود أن نتوجه بالشكر الجزيل للمنظمات الدولية العديدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والأصدقاء في العالم، الذين قدموا لنا الدعم والمساعدات السخية. إن فييت نام مستعدة للمساهمة في خبرات الآخرين،

وكذلك للاستفادة منها لكي نتمكن من أن نعمل معا لبلوغ هدفنا، وهو صنع عالم صالح للأطفال.

إن لكل منا طفولته، التي ربما كانت مليئة بالسعادة أو البؤس والحزن. ولكن مهما كانت طفولتنا، فواجبنا ومسؤوليتنا أن نضمن بكل الوسائل لأطفالنا، وهم مستقبلنا، التمتع بحياة مليئة بالضحك والبهجة والفرح.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، أتاحت لنا فرصة فريدة لأن نتعهد بتجديد التزامنا ببناء عالم آمن وسعيد لأطفالنا.

وتقدم الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، خطة عمل شاملة تكفل لكل طفل حياة لائقة، وآمنة ومليئة بالإنجازات. ولقد تشرفت بنغلاديش بالمشاركة بنشاط في العملية بوصفها ميسرة ونائبة لرئيس اللجنة التحضيرية، على حد سواء. وفي وقت مبكر من التسعينيات من القرن الماضي، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، التزم قادة العالم بأهداف محددة لبقاء الطفل ونمائه وبحماية حقوق الأطفال.

وإذ نتريث للتفكير في إنجازاتنا، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان أطفالنا أحسن حالا الآن مما كان عليه الحال منذ عقد مضى. فإذا تبين أن أحوالهم لم تتحسن، فيتعين علينا عندئذ أن نكرس جهودنا من جديد لنجدد النشاط والإخلاص من أجل التصدي لشواغلهم الخاصة. ولا تزال حالة الأطفال حرجة بصورة عامة في أجزاء كثيرة من العالم. ولا يزال الأطفال يشكلون أكثر الضحايا ضعفا في حالات الفقر والصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع والتشرد وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكثير من أشكال التمييز وإساءة المعاملة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. وثمة تحديات أخرى هائلة بقدر متساو، من قبيل الأمية والجوع وسوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات في صفوف الأطفال، ولا تزال الإعاقات البدنية والعقلية، ماثلة وتهدد ذات بقاء ونماء ملايين الأطفال في أرجاء العالم. ويقينا هذا سجل محزن للأوضاع في الوقت الحاضر.

وإذ نلاحظ أن حالة الأطفال في العالم لا تزال أبعد عن كونها مثالية، يتعين علينا، بالرغم من ذلك، أن نسلم بالتقدم المحرز في أرجاء العالم مهما كان ضئيلا.

وبصدد ترجمة التزاماتنا الدولية على الصعيد الوطني، اعتمدت بنغلاديش خطة عمل وطنية للأطفال. إن بقاء الأطفال وحمايتهم من الأمراض الفتاكة وتعليمهم تتمتع بأولويات هامة في الخطة التي تركز على الطفلة. ولقد سمي عقد ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ عقد حقوق الطفل في بنغلاديش.

وتلتزم بنغلاديش بأربعة اهتمامات ذات أولوية، حسبما تحدد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ''عالم صالح للأطفال'': تعزيز الحياة الصحية؛ وتوفير التعليم الجيد؛ وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ولقد زادت مخصصات التعليم والرعاية الصحية الأولية زيادة كبيرة في ميزانيتنا الوطنية. وبصورة أكثر تحديدا، كرست أكبر الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم. وحققنا رقما قياسيا جديرا بالثناء في القيد بالمدارس، الذي بلغ الآن نسبة ٩٣,٣ في المائة. وأصبح التعليم الأولي إلزاميا للجميع، وبالمجان للفتيات حتى الصف الثاني عشر. وتمنح الفتيات من الأطفال أيضا رواتب ومنح. وحققت هذه الحوافز الخاصة التكافؤ في ما يتصل بقيد الفتيات في المدارس، الأمر الذي أثر بصورة إيجابية على السن عند الزواج وعلى صحة النساء والأطفال. وأسفرت الأفكار الابتكارية في مجال

التعليم غير الرسمي، بما في ذلك برنامجنا ”الغذاء مقابل التعليم“ وبرامج الائتمانات الصغيرة، أيضا عن تيسير رفاهية الأطفال، ولا سيما الطفلة.

وتحقق تقدم ملحوظ في ما يتصل بالوفيات من الأطفال وسوء التغذية من خلال برنامج التحصين الموسع. وتحقق أيضا تقدم في ما يتصل بالحد من أمراض نقص اليود (الأيودين). وأدت أيضا مكملات فيتامين ألف، والعلاج بالإماهة الشفوية وبرامج الأمومة الآمنة إلى إنقاذ حياة الملايين من الأطفال.

وتبذل بنغلاديش، بمواردها المحدودة، محاولات جادة لتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة لسكانها، بمن فيهم الأطفال. بيد أن حجم مشكلة الزرنيخ ما يزال يشكل قلقا حرجا. ونأمل في أن تبادر الهيئات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد.

وبالرغم من أن بنغلاديش تعد من بين البلدان المتأثرة بمستوى منخفض من مستويات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، اعتمدنا، كتدبير احترازي سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ينصب تركيزها على الأطفال المصابين والمتأثرين بالفيروس/المتلازمة. ونفذنا أيضا برامج خاصة للأطفال المعوقين. وتدير الحكومة ٦٤ مدرسة موحدة للأطفال المعوقين بصريا؛ وتوجد هذه المدارس في مقار جميع المقاطعات في البلد. ونفذت أيضا برامج للأطفال المُسيبين وأطفال الشوارع.

ولقد حققت إنجازات هامة لإنهاء عمالة الأطفال في صناعة الملابس وذلك بدعم نشط من منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ولا ينبغي أن يعد نجاحنا في كل هذه المجالات مدعاة للرضا. ومن بين القضايا التي تتطلب منا اهتماما عاجلا لإدامة مكاسبنا، قضية القضاء على الفقر. وتحتاج أنشطتنا الوطنية في هذا المجال إلى جهود تكميلية من التعاون الدولي النشط والمستدام. وبالمثل، يجب أن تشترك الحكومة مع المجتمع المدني لتعزيز تطور ونماء أطفالنا.

وتلتزم بنغلاديش بصورة تامة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال. وكانت بنغلاديش من بين البلدان الأولى التي وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل. وبنغلاديش أيضا واحدة من البلدان القليلة الأولى التي صادقت على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

وعلى الصعيد الإقليمي، وقّعنا على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا. وتضطلع بنغلاديش بدور رائد بصدد اعتماد اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء.

وتولي بنغلاديش أولوية خاصة للقضاء على الاتجار بالأشخاص ولا سيما الأطفال. وأنشئت لجنة استشارية وطنية لمكافحة الاتجار. وسنت قوانين تشريعية صارمة ترمي إلى حماية النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال والعنف والتمييز.

بيد أننا نعلم أن الإصلاحات القانونية والتشريعات فحسب غير كافية، ما لم تتسن متابعتها وتنفيذها بفعالية. وبالرغم من ذلك، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتوفير نماء الأطفال في ظل خلفية من القيم السائدة المتمثلة في التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقاليد الأسرية والمبادئ الثقافية. ونعتقد بأن مجتمع كهذا يعد أفضل مدرسة لتربية الأطفال.

وهناك بعض مجالات الاهتمام الأخرى التي يتعين علينا أن نزيد التركيز عليها. وتدل خبراتنا على أن الإصابات والصدمات المترتبة على الصراعات المسلحة تصيب الجميع، ولكن الأطفال هم الأكثر تأثرا بأسوأ الإصابات والصدمات. ويجب أن يهدف المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى تعزيز الإجراءات الدولية المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة وباللاجئين.

ويجب أن نعمل عن كثب معا دعما للأطفال بطريقة ثابتة. ومن الجدير إدراج المسائل المتصلة بالأطفال في صميم خطة تنميتنا. ويجب أن تكون المسائل المتصلة بالأطفال في صميم تركيز التعاون الدولي. ويجب أن نكون قادرين على حشد موارد دولية كافية لتكميل الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نماء أطفالنا وتنميتهم. ونعتقد، ونحن نجتمع هنا اليوم، بأنه لا يزال عمل الشيء الكثير متعينا لترجمة التزاماتنا إلى إجراءات ملموسة تؤدي إلى إيجاد عالم أفضل لأطفالنا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن رئيسة وزرائنا بيجوم خالدة ضيا قالت في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال المعقودة في أيار/مايو في السنة الماضية:

”... أطفالنا هم أثمن ما لدينا، ومصدر سعادتنا ومستقبل أممنا وبلداننا، والعالم...

”وتجد الجمعية بنغلاديش في مقدمة الذين يبذلون الجهود لإعطاء أطفالنا أفضل بداية لهم في الحياة. وإنني على ثقة بأن جميع المجتمعين هنا سيفعلون أيضا الشيء نفسه“. (A/S-27/PV.2، الصفحات من ١ إلى ٣)

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلت به الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي في وقت سابق وتصادق عليه تماماً. ولأن حقوق الطفل تمثل جانبا بالغ الأهمية في برامج السياستين الداخلية والخارجية في سلوفينيا، نود أن نشدد على بعض القضايا المتصلة بتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

في العام الماضي، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوثيقة الختامية المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، التي تتضمن إعلاناً وخطة عمل. ومن المؤكد أن هذه الوثيقة تشكل برنامجاً طموحاً يقتضي أنشطة شاملة. وقد يكون من السابق للأوان أن نستعرض التنفيذ الشامل لتلك النتائج، إلا أن مناقشات اليوم تكتسي أهمية بالنسبة لتبادل الخبرات والممارسات – خاصة على الصعيد الوطني – ولضمان إيلاء نفس الاهتمام السياسي القوي لهذا الموضوع مثلما حدث قبل عام مضى.

إن وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ تكملة هامة لإعلان الألفية، لأنها تتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، تحقيقاً لأفضل مصالح الأطفال. ومن منظور حقوق الإنسان، تشدد هذه الوثيقة بوضوح على أن تركيز الأنشطة الدولية ينبغي أن يسترشد باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين باعتبارها المؤشرات المرجعية النهائية في مجال حماية حقوق الطفل ورفاهته والنهوض بها. ونأمل أن يتم التأكيد على ذلك مرة أخرى من خلال التصديق العالمي على هذه الاتفاقية في المستقبل القريب. ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان – بما في ذلك حقوق الطفل – مترابطة بشكل وثيق لا يتجزأ، نعرب عن ترحيبنا الحار بالنهج القائم على الحقوق فيما يتعلق ببرامج التعاون الإنمائي، الذي تطبقه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

واسمحوا لي أن أبرز بعض الأنشطة التي نقوم بها في سلوفينيا كإجراءات متابعة فورية للدورة الاستثنائية، وجميع تلك الأنشطة تنفذ من خلال شراكة وطيدة بين المؤسسات

الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة مع اللجنة الوطنية السلوفينية لليونيسيف. وكخطوة أولى، ترجمت الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' إلى السلوفينية ونشرت في شكل معدل يسهل على الأطفال الصغار استيعابه. وتوزع هذه الترجمة على نطاق واسع على كل دور الحضانة والمدارس والمؤسسات التربوية الأخرى.

وتقوم وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية السلوفينية، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لليونيسيف، بإعداد خطة عمل وطنية للأطفال للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، لاعتمادها في البرلمان الوطني خلال الربيع المقبل. وتشمل تلك الخطة جميع القضايا والمجالات التي تمس حياة الأطفال والمراهقين في المجتمع الحديث، وتشدد على الالتزامات الدولية لسلوفينيا باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. ووفقا لهذه الخطة، تُنشأ مؤسسة جديدة لأمين المظالم للأطفال، وقد تكون هيئة مستقلة أو تنشأ في إطار المكتب القائم لأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، سينشأ مكتب حكومي خاص لتنسيق مختلف الأنشطة بين القطاعات المتصلة برفاهة الأطفال بمزيد من الفعالية. وسيشرف ما يعرف بمرصد الأطفال على تنفيذ خطة العمل الوطنية، بالنظر إلى أهمية المشاركة النشطة للأطفال في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

إن جميع المجالات ذات الأولوية الواردة في الوثيقة الختامية ''عالم صالح للأطفال'' تتساوى في أهميتها، ولا بد من إيلائها جميعا نفس القدر من الاهتمام. إلا أن هناك شاغلاً خاصاً بالنسبة لسلوفينيا وبرنامج سياستها الخارجية، يتمثل في الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، مع التأكيد على الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي السنتين الماضيتين، شهدنا تطورات هامة في ذلك المجال، إلى جانب وثيقة ''عالم صالح للأطفال''، وأعني بذلك دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المعني بتورط الأطفال في الصراع المسلح، حيز النفاذ، واتخاذ القرارات ذات الصلة من جانب مجلس الأمن وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذل على الصعيد العالمي، ثمة حاجة أيضاً إلى القيام بأنشطة إقليمية وبين الأقاليم. وتعتز سلوفينيا أيما اعتزاز بكونها عضواً في شبكة الأمن البشري، التي تضم البلدان المتماثلة الفكر من جميع مناطق العالم. وحماية الأطفال في الصراع المسلح إحدى أولويات جدول أعمال الشبكة، الأمر الذي ترحب به سلوفينيا ترحيباً حاراً.

ولا يمكن أن نبني سلاماً مستداماً إن لم نوفر للأطفال إعادة التأهيل والثقة في المستقبل. وقبل سنوات، قررت سلوفينيا أن تنشئ مؤسسة لمساعدة الأطفال المتضررين من الحرب ، وتعرف باسم ''مركز معاً للرفاه النفسي – الاجتماعي للأطفال''، وذلك إدراكاً منها لأهمية الطفل في تحقيق رخاء المجتمعات بعد الصراع . والمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه هذا المركز هو تعزيز الهياكل المحلية في مجال رعاية الأطفال واستحداث آليات جديدة لحماية الأطفال وتمكينهم، بحيث تمكث في المنطقة حتى بعد سحب المساعدة الدولية. وقد وسع المركز أنشطته لتشمل جميع مناطق ما بعد الصراع في جنوب شرقي أوروبا وخارجها. وبتعاون وثيق مع سلوفينيا والنمسا والأردن، شرع المركز وشركاؤه الآخرون بالفعل في تنفيذ عدد من البرامج لإعادة تأهيل العراق.

وختاماً، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/58/333)، الذي يحدد العديد من النتائج الإيجابية التي تحققت بالفعل. غير أنه لا يزال هناك عمل كثير قبل أن يتسنى التنفيذ الكامل لأحكام وثيقة ''عالم صالح للأطفال''. وعلينا أن نبدي الإرادة السياسية والالتزام الضروريين في هذا المجال. وأخيراً، نعرب عن امتناننا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وموظفيها الممتازين الذين يعملون في الميدان بغية

تحويل كلماتنا ووثيقة ''عالم صالح للأطفال'' إلى حقيقة واقعة.

السيدة بيشيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): قبل أكثر من عام واحد بقليل، اجتمع زعماء العالم في نيويورك ليؤكدوا من جديد التزامهم ببناء عالم صالح حقا للأطفال. إن الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون للجمعية العامة لم تكن جديرة بالملاحظة بسبب مستويات الإرادة السياسية التي أظهرتها واعتماد مجموعة من الأهداف المحددة الوقت بغية تحسين حالة الأطفال في العالم فحسب، بل أيضا بسبب مشاركة الأطفال أنفسهم، لأول مرة، في عمل الجمعية العامة. وذكرنا وجودهم في نيويورك بأهمية المهمة الماثلة أمامنا، كما ينبغي أن يبقى أثر حضورهم معنا إذ نقوم بفحص التدابير التي اتخذناها بالفعل والتدابير التي ينتظر اتخاذها بينما نلزم أنفسنا ببناء عالم صالح لهم وللأجيال اللاحقة.

ويشكر وفدي الأمين العام على تقديمه للتقرير الشامل المعروض علينا. ويبين التقرير أن هناك نتائج مختلطة حتى الآن في تنفيذ الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية، وأن هناك، للأسف، افتقارا إلى المتابعة المستمرة والمنتظمة لهذه النقطة. ويثق وفدي بأن نظرنا في هذا البند في هذه الدورة سيوفر زخما جديدا لعملية المتابعة الجوهرية.

ويقدم تقرير الأمين العام تذكرة مواتية بأن جميع الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي تحدث في نهاية المطاف أثرا على أطفال العالم. ووفقا لذلك، فإن الالتزامات التي قطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في التسعينيات وفي الأوقات الأحدث هي عن الأطفال، سواء أدركنا هذا في ذلك الوقت أو لم ندركه. إن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستعراضه لفترة الخمسة أعوام؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واستعراضه لفترة الخمسة أعوام؛ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد ألزمتنا باتخاذ مجموعة من الإجراءات ستختبر حقا التزامنا بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالقضاء على الفقر وبمنع التدهور البيئي وفي نهاية المطاف بالمحافظة على عالمنا من أجل الأجيال في المستقبل. وقد تكون هذه الالتزامات واردة بشكل أفضل في الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو جميع الدول إلى أن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ هذه الأهداف.

وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يؤكد من جديد على أهمية التعاون والمساعدة الدوليين في الوفاء بهذه الأهداف. ولقد حددنا لأنفسنا جدول أعمال طموحا حقا، لا يمكن لأية دولة أن تحققه لوحدها. ووفقا لذلك، فإن تعبئة الموارد على الصعيد الوطني وخاصة على الصعيد الدولي، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين والمساعدة الدولية أمر جوهري لضمان تمكين جميع الدول من الوفاء بالتزاماتها، لا سيما الدول التي تؤثر في الحياة اليومية لأطفال العالم وفي مستقبلهم.

إن جزر البهاما أمة شابة، من حيث استقلالها السياسي ومن حيث سكانها على حد سواء. ووفقا لأحدث الإحصاءات الوطنية، فإن ٣٥ في المائة من السكان عمرهم أقل من ١٨ عاما. وبالتالي من الحتمي أن تتخذ إجراءات لضمان رفاه هذه الشريحة من سكاننا. ونعترف بأن تنميتنا وازدهارنا في المستقبل يتوقفان على أطفالنا، وسعت حكومة جزر البهاما، بوضع هذه الحقيقة نصب عينيها، إلى ترجمة التزامها للأطفال إلى مجموعة من الإجراءات الوطنية الملحوظة.

وبوصف جزر البهاما دولة أرخبيلية، فإنها تواجه صعوبات غريبة في إيصال الخدمات الاجتماعية وغيرها من

الخدمات إلى سكان كل من جزرها المأهولة بالسكان البالغة ٢٢ جزيرة. ومع ذلك، بالرغم من هذه الصعوبات، ألزمت حكومة جزر البهاما نفسها بتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات إلى سكان البلد قاطبة – وهو التزام جعل من الضروري إقامة بنية تحتية مماثلة في كل من الجزر وتخصيص الموارد النادرة في هذا الصدد.

وتبقى اتفاقية حقوق الطفل الإطار الشامل لجزر البهاما بينما تسعى إلى ضمان رفاه أطفال الأمة وإلى الوفاء بالتزاماتها في كل من المجالات المعينة لتشجيع الحياة الصحية؛ وتوفير التعليم ذي النوعية الجيدة؛ وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتعترف جزر البهاما بأن صحة أية أمة هي ثروة هذه الأمة، وبأنه، دون وجود سكان أصحاء، لا يمكن تحقيق التنمية أو التقدم. ووفقا لذلك، كرست حكومة جزر البهاما موارد كبيرة لتوفير الحصول الشامل على الرعاية الصحية في كل من جزرنا. ويسرنا أننا تمكنا من ضمان تحقيق خفض كبير في معدلات وفيات الأطفال خلال العقد الأخير، كما تعمل وزارة الصحة، بالشراكة مع غيرها من وكالات الحكومة، من اجل تخفيض هذه المعدلات. ويولى تركيز كبير أيضا على أهمية التحصين في وقف انتشار أمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها. ووفقا لذلك، وصلت معدلات التحصين إلى ٩٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، كما أن الجهود مستمرة لزيادة هذا الرقم.

ويولى تأكيد مماثل لأهمية تعليم أطفالنا، بغية تمكينهم من أخذ مواقعهم بوصفهم أعضاء منتجين في المجتمع وبغية إسهامهم في تنمية أمتنا. ووفقا لذلك، تكرس حكومة جزر البهاما النصيب الأكبر الوحيد من الميزانية الوطنية لتوفير الحصول الشامل على التعليم للجميع حتى عمر ١٦ عاما. ويوفر التعليم الأولي والثانوي مجانا لجميع مواطني جزر البهاما على أساس غير تمييزي. ووفرت الحكومة تعليم ما قبل المدرسة مجانا في العديد من مدارسها العامة. وتسعى جزر البهاما إلى توفير تعليم نوعي ذي خبرة عملية واسعة، بما في ذلك التدريب التقني والمهني والحصول على تكنولوجيا المعلومات، لأطفالها، بغية توفير أفضل بداية ممكنة للشباب وبغية تزويدهم بالأدوات التي يحتاجون إليها لشق طريقهم في العالم.

إن حقيقة العنف المؤسفة ضد الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم هي حقيقة لم يتمكن أي أحد منا في المجتمع الدولي من منعها بصورة كاملة. بيد أن جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بالقضاء على أية ممارسات من شانها أن تضر بأطفالنا وأن تمنعهم من التمتع بحقوقهم الإنسانية الكاملة. وقد وضعت جزر البهاما إطارا تشريعيا يسعى إلى حماية الأطفال، عززه عمل وكالات الحكومة مع تفويض بالتحقيق في حالات إساءة المعاملة والعنف وبالتدخل عند الضرورة.

وتقوم الحكومة باستعراض ذلك الإطار بشكل مستمر في جهد لضمان ألا يكون أطفال الأمة عرضة للذين يسعون إلى إلحاق الضرر بهم ولوفاء الحكومة بالتزاماتها في هذا الصدد. وعندما نعرض أطفالنا للخطر، فإننا نعرض مستقبلنا للخطر، كما أننا سنقوم باتخاذ كل الخطوات الضرورية لضمان ألا يحصل هذا.

وكما هو معروف جيدا، فقد دمر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالم، كما أنه يهدد آفاق التنمية للعديد من الأمم. وتمثل منطقة البحر الكاريبي المنطقة الثانية الأكثر تضررا في العالم، كما أن جزر البهاما ليست بمنأى عن هذا. وقد أطلقت حكومة جزر البهاما حملة مكثفة

لمكافحة الوباء، من خلال توفير برامج الرعاية والعلاج والوقاية، بمصاحبة أنشطة التوعية والتثقيف.

ولعل الأطفال أكثر ضحايا هذا المرض براءة، وقد سعت جزر البهاما إلى تقييد أثره على أطفالنا. ووفقا لذلك، سعت جزر البهاما إلى زيادة الحصول على الأدوية المصلية المضادة للفيروس، لا سيما للنساء الحاملات المصابات بالفيروس، كما أنها سجلت انخفاضا في معدل انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وصل إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٢. واتخذت جزر البهاما أيضا إجراء فيما يتعلق بالأعداد المتزايدة للأيتام بسبب فيروس نقص المناعة البشرية. وبينما نحب الأسرة الممتدة التي ما زالت طابع امتنا، فقد اتخذت حكومتنا أيضا خطوات للتدخل حيث لا يمكن أن تتدخل تلك الأسرة الممتدة، بغية تقديم الرعاية والدعم لأولئك الأطفال. ولن يوهن التزامنا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما مكافحة أثره على الأطفال.

وبينما سيثبت العمل الوطني في نهاية المطاف أنه الأكثر فعالية في حماية أطفال العالم وفي ضمان رفاههم، فإن وفدي يود أيضا أن يشدد على أهمية العمل الإقليمي والدولي. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يشيد بعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعمل غيرها من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة على العمل الممتاز الذي أنجزته في السعي وراء تحقيق الأهداف الواردة في ”عالم صالح للأطفال“. ونتطلع إلى استمرار العمل في شراكة مثمرة مع تلك الوكالات في ذلك الصدد.

وقد أعرب في بعض الجهات عن الرأي بأن الأمم المتحدة أصبحت ليست أكثر من منتدى للكلام لا تنشأ منه نتائج ملموسة إلا نادرا. وفي الوفاء بالتزاماتنا لأطفال العالم، فلنكذب هذا القول. ويتوقف مستقبل العالم على الإجراءات التي نتخذها اليوم لضمان رعاية ورفاهة أطفالنا. فلا نخذلهم، ونخذل أنفسنا، ولنؤكد من جديد التزامنا ببناء عالم صالح حقا لأطفالنا.

السيدة أوغنيانوفاتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرون المعنية بالطفل أعادت التأكيد على التزامنا القوي ببناء عالم صالح للأطفال. باعتمادنا لوثائقها الختامية، ألزمنا أنفسنا بإنهاء جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ وبتحقيق الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية والرامية إلى تحقيق حماية أفضل لحقوق الطفل. وبُذلت جهود كثيرة منذ ذلك الحين وأُنجز تقدم جيد، ولكن كما قال الأمين العام عن حق في تقريره عن متابعة نتائج دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/58/333)، فإن العمل الحقيقي قد بدأ أوانه.

وفي ضوء ذلك، يود وفدي التأكيد على أن التعاون الدولي القوي والتنفيذ الفعال للمعايير القانونية الدولية لحماية رفاه الأطفال من جانب كل دولة هما أمران لا بد منهما بغية النهوض بحقوق الطفل وحمايتها بالكامل.

وبوصف كرواتيا طرفا في اتفاقية حقوق الأطفال وبروتوكوليها الاختياريين؛ وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكوليها التكميليين فإنها تولي أهمية كبرى لحماية حقوق الأطفال وتدعو الدول التي لم تصادق بعد على تلك الصكوك إلى أن تفعل ذلك.

وفي محاولة لضمان التنفيذ الكامل لإعلان وخطة عمل دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل، قامت حكومتي بعدد من المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز الحقوق الإنسانية للطفل.

ففي تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة الكرواتية برنامج عمل وطنيا منقحا للأطفال، يشمل، ضمن أمور أخرى، فصلا عن الأنشطة ذات الأولوية لرفاهة الطفل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وأُخذت المبادئ والأولويات المحددة في هذا الفصل من الأهداف الدولية المتفق عليها والمحددة الزمن وتُرجمت إلى ممارسة عملية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للأطفال على الصعيدين المحلي والوطني. وشاركت منظمات غير حكومية وطنية، كما شارك أطفال وشباب، في عملية وضع البرنامج، وكذلك في تنفيذه.

ولقد زاد تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الطفل والنهوض بها من خلال اعتماد قانون خاص بأمين مظالم للأطفال والتعيين اللاحق لأمين مظالم. وأنشئ مكتب لأمين المظالم بوصفه مؤسسة مستقلة وغير حزبية سترصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وصكوك دولية أخرى صدقت عليها جمهورية كرواتيا في مجال حقوق الطفل.

وسينسق المكتب أيضا عمل كل من هو معني بحماية حقوق الطفل، بمن فيهم المسؤولون عن حماية الطفل من كل أشكال العنف. علاوة على ذلك، سيبلغ المكتب الرأي العام بوضع حقوق الطفل، وسيشجع ويحمي، ضمن أمور أخرى، حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وسينظر في الطلبات المتعلقة بحماية حقوق ومصالح الطفل المقدمة من مؤسسات أو أفراد.

وفي كرواتيا، أُولي اهتمام خاص لقضايا حقوق الطفل، التي أدمجت في سياسات أخرى صيغت لتعزيز الحقوق الإنسانية لبعض أضعف أعضاء المجتمع. وعلى سبيل المثال، السياسة الوطنية للأسرة التي اعتمدتها الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تقترح تدابير للنهوض بالرعاية الصحية للطفل، خاصة تدابير حماية الرضع. وتقترح أيضا تدابير لتحسين الرعاية الصحية للمرأة، خاصة أثناء فترة الحمل والولادة، وأنشطة وقائية تركز على المحافظة على صحة الفتيات وتحسينها وعلى البرامج التعليمية لأفراد الرعاية الطبية العاملين في مجال الرعاية الصحية للأسرة.

وتدعو الخطة الوطنية لقمع الاتجار بالأشخاص، التي تُنفذ بنجاح، إلى اعتماد تدابير لوضع إطار تشريعي ملائم بهدف اتخاذ إجراءات قانونية، ومعاقبة المقترفين، وتوفير المساعدة والحماية للأشخاص الذين يجري الاتجار بهم، لا سيما النساء والأطفال ضحايا الاتجار، فضلا عن اعتماد تدابير ترمي الى منع الاتجار بالبشر.

ولضمان حماية قانونية أفضل لضحايا العنف العائلي، بغض النظر عن سنهم ونوع جنسهم، اعتمد البرلمان الكرواتي في وقت سابق من هذا العام قانونا بشأن الحماية من العنف العائلي. ويحدد القانون الأفعال التي يصح أن توصف بالعنف العائلي، وينص على جزاءات قانونية مختلفة على المقترفين، مثل العلاج النفسي والدوائي وعلاج الطب النفسي الإلزاميين إذا لزم الأمر، وإصدار أوامر تقييد، وحظر المضايقات أو المطاردات لشخص أو تعريض شخص للعنف، وينص كذلك على تدبير يخول بالطرد الفوري لعضو عنيف من منزل أسرته.

ويتضمن قانون العقوبات في الجمهورية الكرواتية قوانين أساسية تغطي مجال العنف الممارس ضد الأطفال، وخاصة العنف الجنسي. وفي الفصل السادس، يحدد القانون الأفعال الجنائية المرتكبة ضد الأسرة والشباب، وينص على جزاءات ضد مرتكبي مختلف الأفعال الضارة بالطفل والقاصر.

ورغم التقدم الكبير المحرز في كرواتيا في مجال النهوض بحقوق الطفل وحمايتها، تبقى الحكومة الكرواتية ملتزمة ببذل جهد إضافي لتهيئة بيئة ملائمة للطفل، وهي تدعم كل مبادرة تسهم بشكل فعال في التطبيق الكامل

للمعايير القانونية الدولية لحماية رفاهة الطفل وتحقيق إعلان وخطة عمل دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل.

السيد مقداد (سورية): تحتل قضايا الطفولة مكانا خاصا جدا في سلم اهتمامات الحكومة السورية، ويتجلى ذلك من خلال الخطط الوطنية التي تتم متابعة تنفيذها برعاية دؤوبة من أعلى سلطة سياسية في سورية، حيث يولي السيد رئيس الجمهورية شخصيا موضوع الطفولة اهتماما كبيرا ويتابع المشاريع والأنشطة التي تخدم رعاية الطفولة، سواء في الريف أو في المدينة. وفي هذا الإطار، تم تشكيل اللجنة العليا للطفولة منذ عام ١٩٩٩، والتي تضم جميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية، غايتها تناول جميع قضايا الطفولة ومتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها سورية في عام ١٩٩٣. وأيضا متابعة تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي انعقدت في عام ٢٠٠٢.

على الصعيد الإقليمي، تشارك سورية بفعالية في الاجتماعات العربية التي تعقد في إطار القضايا المتعلقة بالطفولة، وسيتم إقرار خطة عمل عربية للطفولة في مؤتمر رفيع المستوى سيعقد في بداية العام المقبل.

وعلى المستوى الدولي، انضمت سورية هذا العام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. كما انضمت سورية في عام ٢٠٠١ إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية للسن الأدنى للعمل (رقم ١٣٨)، وقد تم رفع سن العمل إلى ١٥ عاما. وانضمت سورية أيضا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. هذا وتتعاون سورية في مجال مكافحة عمل الأطفال مع الوكالات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

ولقد قدمت الحكومة السورية تقريرها الوطني الدوري بموجب انضمامها لاتفاقية حقوق الطفل في صيف هذا العام، وسوف تنظر الحكومة بكل عناية في التوصيات التي ستصدر عن لجنة حقوق الطفل. وبعد مناقشة هذا التقرير، قررت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، بالتعاون مع الحكومة السورية، عقد ندوة في دمشق من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لمناقشة كافة القضايا المتعلقة بالطفولة ولإلقاء الضوء على إنجازات الحكومة في هذا المجال. تفخر سورية بما حققته حتى الآن في ما يتعلق بتنفيذ أهداف قمة الطفولة المنعقدة في عام ١٩٩١، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية، وأيضا في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ ما انبثق عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدت العام الماضي. ونكتفي بالإشارة إلى بعض هذه الإنجازات نظرا لضيق الوقت المتاح لدينا.

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للصحة بشكل خاص على التوسع في الرعاية الصحية الأولية والدخول في أعماق الريف تحقيقا لمبدأ المساواة. كما أن الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي متوافران لجميع المواطنين بشكل مجاني. وتبلغ نسبة الإناث ٤٨ في المائة من مجموع طلاب ما قبل المرحلة الجامعية. وفي القطاع التربوي والتعليمي، تقوم وزارة التربية بتطوير المناهج التربوية، وخاصة في ما يتعلق بإدخال مفاهيم حقوق الطفل في المناهج الدراسية.

هذا ويطبق في سورية برنامج القرى الصحية. ويعتبر البرنامج رائدا لكونه يعتبر الإنسان هدف التنمية وسيلتها بهدف تحسين نوعية حياة المواطن. ويهتم البرنامج بنماء الطفل وتمكين المرأة وتحسين البيئة والعمل بزيادة دخل

المجتمع. ونشير إلى أن عدة منظمات دولية وجهات غير حكومية نشطة تساهم في هذا البرنامج.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن الحكومة لا تستطيع أن تشمل كل أطفال سورية بها، حيث ما زال يعيش الآلاف من أطفال سورية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. ويعاني هؤلاء الأطفال بشكل يومي من ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية، ونشير على سبيل المثال لا الحصر، إغلاق المؤسسات التعليمية، وحظر الكتب والمناهج السورية في المدارس، وفرض المناهج الإسرائيلية، وفرض الجنسية الإسرائيلية، في محاولة تهدف إلى محو الانتماء الوطني والقومي لدى الأجيال الناشئة، ناهيك عن ترحيل آلاف الأسر من منازلها والاستيلاء على ممتلكاتها إثر الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

واطلع وفدي باهتمام على تقرير الأمين العام حول متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلت في إعداد هذه الوثيقة الهامة، بوصفها تقريرا أوليا عن التقدم المحرز في متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وعلى الأخص الإجراءات المتخذة في مجالات الأهداف الرئيسية الأربعة. ونشير إلى أن وفد سوريا يرى ضرورة أن يكون التقرير القادم حول هذا الموضوع أكثر تفصيلا، وعلى الأخص عند تطرقه إلى مسألة حماية الأطفال من العنف والإيذاء والاستغلال في ما يتعلق بما يعانيه الأطفال بشكل خاص في ظل الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، نظرا لتضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الإشارة إلى هؤلاء الأطفال. يعاني الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل يوميا بسبب استمرار الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم والتي يراها العالم يوميا على شاشات التلفزة. وعلى المجتمع الدولي أن يوقف هذه الممارسات التي تنتهك حقوق الطفل.

كما نشير إلى اهتمامنا بما ورد في الفقرة ٧٤ من التقرير حول الدراسة التي يجري إعدادها حول العنف المرتكب ضد الأطفال. ونعتقد بأن هذه الدراسة يجب أن تتضمن بشكل واضح واقع العنف الذي يعاني منه الأطفال في ظل الصراعات المسلحة وفي ظل الاحتلال الأجنبي حتى تكون هذه الدراسة موضوعية وذات مرجعية. ويتطلع وفدي قدما إلى النظر في هذه الدراسة.

ونؤكد في الختام على أهمية أن تعالج المسائل المتعلقة بالأطفال بدون انتقائية أو ازدواجية في المعايير في حال أردنا إعداد أجيال المستقبل بشكل سليم. إن الإنسان هدف التنمية ومحورها وأداتها، وبالتالي يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من الاهتمام بالتنمية الاجتماعية. وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في العقد الماضي في مجال رعاية الطفولة، نكرر أنه لا بد من الاستمرار في العمل وتكثيف الجهود للوصول إلى المستوى الأفضل لحياة الأطفال. ونرى أن لدينا أساسا متينا للمضي إلى الأمام في هذا الطريق بما يحقق المستوى الأمثل من عناصر الحياة الكريمة للأطفال، المتمثلة باتفاقية حقوق الطفل والوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد تم خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدت في عام ٢٠٠٢ التعهد بالتزامات عديدة تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأطفال في مختلف أنحاء العالم، وزيادة فرص بقائهم واللوازم الضرورية لذلك، وتحسين الخدمات الصحية والمرافق الصحية، ومكافحة الأمراض

القابلة للشفاء والحد من انتشارها، وإيجاد فرص جديدة للتعليم، وزيادة الأغذية المتاحة ودرء الأخطار عن الأطفال.

بيد أن معظم أطفال العالم لن يستفيد قط من هذه الالتزامات التي ستبقى حبرا على ورق. ونحن ليس بإمكاننا مشاطرة الأمين العام ما يبديه من حماس في تقريره. فكيف لنا أن نشاطره ذلك وتقريره ذاته، ناهيك عن تقارير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة، تشير إلى أن ٣,١ مليون من ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هم دون الخامسة عشرة، وأن نسبة المصابين بهذا الوباء في أفريقيا ممن يحصلون على علاج ارتداد الفيروس لا تتجاوز ١ في المائة، وأن عددا يناهز ٦ ٠٠٠ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين يصابون يوميا بهذا المرض الرهيب؟ كيف لنا أن نتفاءل وثمة ٢٥٠ مليون طفل يضطرون إلى العمل للبقاء أحياء، ويضطر نحو ١٨٠ مليونا إلى التعرض لأقسى أشكال عمل الأطفال؛ وحين يتعرض ١,٢ مليون طفل للاسترقاق سنويا ونحو مليونين آخرين للاستغلال لأغراض البغاء والإباحية، وحين يعاني زهاء ٤٠ مليون طفل من سوء المعاملة والتخلي؟ كيف لنا أن نتكلم عن خطط ناجحة حين يواصل ٥٠٠ مليون طفل العيش في ظل ظروف الفقر المدقع، وحين يحرم ١٠٠ مليون طفل من التحصيل المدرسي وتحرم منهم أعداد أكبر بكثير من مستوى تعليمي كاف، وحين يعاني زهاء ١٥٠ مليون طفل في العالم النامي من سوء التغذية ويموت ١١ مليون دون الخامسة منهم سنويا بسبب أمراض يمكن الوقاية منها؟ إن إعداد خطط عمل قطرية، ومواءمة القوانين السياسات، وإدارة الشؤون الوطنية العامة بصورة سليمة، وتنفيذ البرامج المعنية بالطفل لا تزال قاصرة عن تحقيق عالم صالح للأطفال، يتمتع فيه أبناء أربعة أخماس البشرية بمعيشة لائقة.

بأي فرص نجاح يمكن لهذه السياسات أو الأنشطة المحلية أن تتمتع، إذا كانت البلدان النامية تشهد انخفاضا في حجم المعونة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها وحين تجد نفسها في مواجهة خسارة تناهز قيمتها ١٠٠ مليار دولار مما كانت البلدان الصناعية قد تعهدت بالتبرع به لها؟ أي نوع من الدعم المادي يمكن للأنشطة الوطنية لبلدان العالم الثالث الحصول عليه حين يكون أكثر منتجات صادراتها قدرة على المنافسة عاجزا عن دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو بسبب التدابير الحمائية التي تفرضها هذه البلدان، بما في ذلك الإعانات الزراعية التي تقدمها هذه البلدان والتي تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليار دولار؟

ما هي الظروف التي تتوفر للبلدان النامية لتنفيذ خططها في الوقت الذي تواصل فيه انخفاض التدفقات الاستثمارية، غير القائمة على أساس متين، إلى تلك البلدان؛ وعندما لا تكون مصدرة لرأس المال؛ وعندما يعرقل وصولها إلى تكنولوجيات متقدمة؛ وعندما تستمر في إنفاق ٣٥٠ بليون دولار سنويا – أي ما يمثل حوالي ٢٠ بالمائة من صادراتها – فقط، لدفع خدمة الديون الأجنبية التي قالت عنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ذات مرة إن لها وجه طفل؟

إن جهود البلدان النامية، ما لم تأخذ البلدان الصناعية بفلسفة قائمة على التضامن الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها للتعاون الدولي، ستكون عديمة الفائدة في حل مشكلات الطفولة الخطيرة. وبالمثل، حتى تواجه هذه المشاكل، يجب أن تنفذ تنفيذا فعالا اتفاقية حقوق الطفل، الصك الدولي الذي يحكم تعزيز حقوق الطفل، والذي يوفر إطارا لا غنى عنه لمواجهة تلك التحديات. وبالمثل، يجب أن نعمل بالبروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، وأحدهما يتعلق ببيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وقد صدق بلدي عليه فعلا، والآخر بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي وقعت عليه كوبا وتقوم الآن بعملية تقييم من أجل التصديق عليه.

فيما يتعلق بضرورة تعزيز مناخ سلام دولي، من سوء الطالع أن البلدان النامية – ولا سيما الأقوى منها – لا تعمل بالقدر الكافي لتناول الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة والصراعات الأخرى الناجمة عن آثار الاستعمار، والفقر الواسع الانتشار، والمظالم المتزايدة داخل البلدان وخارجها، والأزمات الاجتماعية والسياسية، وإساءة استعمال الاختلافات العرقية والثقافية والدينية والاحتلال والسيطرة الأجنبيين.

لقد ظلت كوبا معرضة، طوال أربعة عقود، لحصار اقتصادي وتجاري ومالي قوي. وذلك الحصار أحكم في العام الماضي، ووسع تطبيقه الخارج عن الحدود الوطنية. وهذا خلق معوقات خطيرة أمام الحصول على المواد التعليمية والتكنولوجيات والمواد الخام والكاشفات ومعدات التشخيص والمعدات الطبية والأدوية الضرورية، بما في ذلك الأدوية الحيوية لضمان حياة الأطفال المصابين بالسرطان.

ويحاول البلد الذي يحاصرنا أيضا، كجزء من سياسته المعادية لكوبا، وضعنا على قائمة بالبلدان المنتهكة، وفرض جزاءات غير قانونية ضدنا على أساس دعم كوبا المفترض للاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال. وذلك البلد الذي ليست لديه أية سلطة أدبية يمارسها على كوبا، عنده ٤٠٠ ٠٠٠ طفل مستغلون في الدعارة وهو مأوى للاتجار غير المشروع بـ ٥٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة كل عام، معظمهن لأغراض الدعارة. وتلك الاتهامات التي لا أساس لها وراءها دوافع سياسية، وهي محاولة لتلطيخ النتائج التي حققتها كوبا فيما يتعلق بالمرأة والطفل، والتي اعترف بها على نطاق دولي كمنجزات مثالية.

لقد أحرزت كوبا تقدما ملحوظا في العناية بالأطفال، بالرغم من ندرة مواردها وكونها بلدا متأثرا بحصار إبادي. وسياسة كوبا الشاملة لتنمية الأطفال تقوم على برامج مساعدة اجتماعية تستند إلى فرضية المساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الشاملة للطفولة في كوبا. ومكنت تلك السياسة كوبا من تخطي كل النقاط المرجعية والأهداف التي وضعها اجتماعا ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ المعنيان بالطفل.

إن معدل الوفيات بين الأطفال دون سن عام في بلدي ٦,٥ من بين كل ألف من المواليد أحياء. ومائة بالمائة من أطفالنا يحصنون ضد ١٣ مرضا قابلا للوقاية منه. ومائة بالمائة من النساء الحوامل يتلقين رعاية تتعلق بالولادة. و ٩٩ بالمائة من حالات الولادة تقع في مستشفيات. وكل طفل وشاب له حق التعلم بالمجان. ونسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية مائة بالمائة، وبالمدارس الثانوية ٩٥ بالمائة. ويوجد مدرس واحد لكل ٤٢ فردا من السكان، و ٢٠ طالبا لكل فصل دراسي في المدارس الابتدائية. ونحن نعمل على ألا يكون في القريب العاجل أكثر من ١٥ طالبا في الفصل الواحد في المدارس الثانوية.

وحتى يحسن التعليم ويوسع نطاقه يجري تنفيذ برامج لإمداد كل مركز تعليمي بالحاسبات الآلية الضرورية للتعليم. وحتى الآن ركب ٢٩٠ ٤٦ حسابا آليا في فصول مستويات ما قبل سن التعليم، والمدارس الابتدائية والثانوية بما في ذلك في كل مدرسة ريفية. وجرى إمداد ٣٦٨ ٢ مدرسة بألواح إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية للاستفادة من الحاسبات الآلية، بما في ذلك في ٩٣ مدرسة في كل منها طالب واحد. وبدأنا إرسالا على قناة تلفزيونية تعليمية جديدة، وسنقدم قريبا قناة ثانية لنفس الغرض.

وما لم نفسح الطريق أمام التضامن، ونكران الذات، ونقيم نظاما اقتصاديا دوليا منصفا مستداما، سيكون من الصعب جدا أن يصبح ”عالم صالح للطفل“ حقيقة واقعة لغالبية أطفال العالم.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/58/333)، الذي قدم لنا أساسا قويا لمناقشتنا اليوم.

لقد عملت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت في أيار/مايو، الكثير لتعزيز قضية الطفل. وتوفر لنا الوثيقة التي نتجت عن الدورة، والتي اعتمدتها الجمعية العامة، والمعنونة ''عالم صالح للطفل''، برنامجا نبني عليه لضمان ألا نتخلى عن طفل واحد. ويبين تقرير الأمين العام أن التقدم المحرز حتى الآن يمثل بداية طيبة، لكن لا تزال هناك تحديات هائلة أمامنا. وأكد الأمين العام أيضا في تقريره أن الاستثمار بشكل فعال في الطفل قوة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نوافق على ذلك الرأي تمام الموافقة.

اسمحوا لي بأن أعرض على الجمعية العامة تقييما لاستثمار بلدي في أكثر مواردها قيمة، أطفالنا، بالتركيز على أربع أولويات رئيسية مدرجة في خطة عملنا الوطنية.

أولا، فيما يتعلق بتوفير التعليم الجيد للجميع، تولي حكومة ميانمار أهمية كبرى للتعليم، وتنفذ في الوقت الحاضر برنامجا وطنيا طويل الأجل، مدته ٣٠ عاما، للنهوض بالتعليم لضمان أن يكون بوسع كل الأطفال في سن الدراسة أن يلتحقوا بالتعليم. وكان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ٩٣,٠٧ في المائة. وفي الوقت الحالي، يلتحق أكثر من ٧,٥ مليون طالب بأكثر من ٤٠ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية أساسية – أي مدارس للمستويين الابتدائي والثانوي – في كل أنحاء البلاد. وحوالي ٩٠٠ ٠٠٠ طالب ملتحقون بالجامعات والكليات التي يبلغ عددها ١٥٤ في البلاد هذا العام. وخصصت الحكومة ٣٩ بليونا من الكياتس لوزارة التعليم لهذا العام الدراسي وحده. والتعليم الالكتروني الذي بدأ في ميانمار يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ يكتسب الزخم، وكل عام يقام مزيد من المراكز للتعليم الإلكتروني والمراكز لموارد التعليم الإلكتروني وفصول وسائط الإعلام المتعددة على مستوى التعليم الأساسي ومستويي الجامعات والكليات، على حد سواء.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز الحياة الصحية، يجري تنفيذ خطة العمل الوطنية من قبل الوزارات ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية. وكنتيجة لمختلف البرامج التي تم الاضطلاع بها، حدث هبوط ملحوظ في معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. كما زاد، بنسبة كبيرة، معدل تغطية تحصين الأطفال الرضع تحت سن سنة ضد ستة أمراض رئيسية، وتم تزويد الأطفال تحت سن الخامسة بمقويات الفيتامين ألف.

ثالثا، فيما يتعلق بحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١. ومن أجل زيادة تعزيز حقوق الأطفال، أصدرت ميانمار قانونها المعني بالطفل في عام ١٩٩٣. وتم تنفيذ مجموعة من الخطط على المستوى الوطني، لبلوغ الأهداف المتعلقة ببقاء الطفل وحمايته وتنميته. وتجري هذه الجهود تحت إشراف اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل.

وشؤون الطفل في ميانمار تقع في نطاق اختصاص وزارة الرعاية الاجتماعية والغوث وإعادة التوطين. وإدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لهذه الوزارة، إلى جانب دورها التنسيقي، تدير أيضا مراكز لرعاية الطفل وتنميته في سن مبكرة، وترعى اليتامى والأطفال المتخلى عنهم، في المراكز التدريبية الـ ٢٠ التابعة لها، وفي ١٤٣ مركزا تديره المنظمات الطوعية. كما تقوم هذه الإدارة أيضا بتنفيذ برامج لإعادة تأهيل الأطفال المتخلى عنهم والمعتدى عليهم والأحداث الجانحين.

واتخذت حكومة ميانمار تدابير فعالة لمكافحة الظاهرة العالمية المتمثلة في الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال. ووضعت ميانمار خطة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص. وهذه الخطة شاملة في طبيعتها، وهي تتضمن استراتيجيات تستهدف الوقاية، وإنفاذ القانون، والمحاكمة، والحماية، والإعادة إلى الوطن، والعودة، وإعادة الإدماج. ويشكل خلق الوعي من خلال البرامج التدريبية وسائط الإعلام، جزءا من الاستراتيجية الوقائية. ويجري تطبيق تدابير إنفاذ فعالة، ويقع المتاجرون بالبشر تحت طائلة قانون العقوبات في ميانمار. وطبقت أحكام بالسجن تراوحت بين ٧ سنوات و ١٤ سنة على مرتكبي هذه الجريمة. وتعكف ميانمار حاليا على سن قانون منفصل يناهض الاتجار بالبشر، وسيكون بمثابة رادع إضافي فعال في هذا الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكجزء من استراتيجيتنا الوقائية في هذا المجال، تحرص ميانمار على تثقيف قادتها في المستقبل، وهم الأطفال. ومشروعنا المدرسي لتعلم مهارات الحياة الصحية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حقق تعلم مهارات الحياة بشأن هذا المرض والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لما يزيد على مليون من أطفال المدارس في ميانمار، ممن تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات وحتى ١٥ سنة. وتم إدماج هذا المشروع في المناهج الدراسية الوطنية، ويجري توسيع نطاقه باطراد ليشمل جميع المدارس في البلد. وتواصل المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، الاضطلاع بدور نشط في مجال الوقاية والرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنفيذ مشاريع مجتمعية خاصة بالشباب تتعلق بتثقيف الأنداد، وبرامج تدريبية لتعلم مهارات الحياة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتم إطلاق مشروع جديد في ذلك المجال، في أيار/مايو من هذا العام. كما أطلق مشروع التوعية بالصحة الإنجابية للمراهقين للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية، وذلك لتحسين الصحة الإنجابية لدى الشباب في مجال المعلومات والتثقيف والخدمات.

إن حقوق الطفل هي من حقوق الإنسان، ووفد بلادي يولي اهتماما خاصا لتعزيز حقوق الطفل في كل مكان. والإعلان الوزاري الصادر مؤخرا عن اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز – التي تعد ميانمار أحد أعضائها المؤسسين أكد مجددا على

”قلق الحركة إزاء استمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة بشكل لا يطاق، وهي أوضاع يواجهها الأطفال من جراء الفقر واستخدامهم في الصراعات المسلحة، بما في ذلك اختطافهم ليدربوا على العمل كمرتزقة وعلى الأعمال الإرهابية، وتقتيلهم في خضم أعمال العنف الطائفي والمذهبي، وعمل الأطفال، لا سيما أسوأ أشكاله، وتواصل استغلالهم والاتجار بهم لإنتاج المواد الإباحية، والبغاء، وتجارة المخدرات، وبيع الأطفال وأعضائهم، والعدد المتزايد من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى معاناة الأطفال اللاجئين والمشردين، لا سيما في أفريقيا. ولا بد، والحالة هذه، من اتخاذ تدابير عاجلة بطرق منها التعاون الدولي من أجل التصدي لهذه المشاكل“. (A/58/420، المرفق، الفقرة ٤٥).

وميانمار تتشاطر تماما هذا القلق.

كما أكد وزراء الخارجية من جديد موقفهم الثابت والمبدئي القائل بأن جميع حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتصرف أو التجزئة، وأنها متكاملة ومترابطة. وشدد وزراء الخارجية أيضا على ''أهمية أن يتوخى المجتمع الدولي الإنصاف والتوازن لدى معالجة قضايا حقوق الإنسان'' (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). وأعربوا أيضا عن قلقهم

> ''إزاء الاستمرار في استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان معينة لاعتبارات لا صلة لها بحقوق الإنسان، مما يعيق تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بحيث يتمتع بها الجميع''. (المرجع أعلاه)

إن الأطفال هم مستقبلنا، وهم أغلى استثمار نملكه. ومن المهم بصفة خاصة التشديد على أن تسييس قضية الطفل التي نعتز بها كل الاعتزاز، سيسيء إلى هذه القضية.

ختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن ميانمار ستواصل جهودها الجادة من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، لإقامة عالم صالح للأطفال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن عن بعض التغييرات التي طرأت على برنامج عمل الجمعية العامة المتضمن في الوثيقة A/INF/58/4/Rev.1.

في يوم الجمعة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ستنظر الجمعية العامة في فترة الصباح في البند ١٠٨ من جدول الأعمال، ''منع الجريمة والعدالة الجنائية''، بصفته البند الثاني، لكي نتخذ إجراء بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي أوصت به اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد في تقرير سيعمم بصفته الوثيقة A/58/422.

وفي يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ستنظر الجمعية العامة، في البند ٢٣ من جدول الأعمال ''الرياضة من أجل السلام والتنمية''، وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) وذلك في جلسة الصباح بدلا من جلسة العصر، وكأول بند في الجلسة. وبعد رفع الجلسة الصباحية، سيدلي رئيس اللجنة الأوليمبية الدولية ببيان في جزء غير رسمي من هذه الجلسة.

وفي يوم الاثنين ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ صباحا، ستتناول الجمعية العامة البند ١٦ (أ) من جدول الأعمال ''انتخاب ثلاثة وأربعين عضوا في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي''.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.